

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



تقييم دور القطاع المصرفي الجزائري في تمويل الاستثمار

إشراف الأستاذ(ة):

■ سلامات عقيلة

إعداد الطالب(ة):

■ بوغليظة وليد مهدي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الإنتماء	الصفة
سلامات عقيلة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة	مشرفا
ضياف علية	أستاذ محاضر "ب"	جامعة	رئيسا
قصاص شريفة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرّفان

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامثالا لقوله صلى الله عليه وسلم:

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للأستاذ " سلامات عقيلة " التي تكرمت بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى جميع التوجيهات والملاحظات والنصائح.

كما لا يفوتنا ان نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين على عناء قراءة المذكرة وقبولها وتصويبها. وكذلك نتقدم بخالص الشكر الى كل من درسنا من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة وإلى كل موظفي المكتبة وجزاهم الله كل خير.

وفي الاخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب او من بعيد ونسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم انه قريب

مجيب

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا في هذا العمل المتواضع الذي اهديه مع أسمى

عبارات الحب والامتنان:

إلى من جرع الكاس فارغا لي يهديني قطرة حب

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى أبي نور دربي الذي ساندني وتعب من أجل إتمام مسيرتي الدراسية.

إلى أمي التي طالما رافقتني بدعائها وحرصها علي.

إلى اخوتي وأحبتي واصدقائي وكل من ساهم في نجاحي من قريب أو بعيد

إلى الأساتذة المحترمين وزملاء الدراسة.

إلى كل من قدم لي يد المساعدة

بوغليطة وليد مهدي



الصفحة	العنوان
/	الإهداء
/	شكر وتقدير
/	ملخص الدراسة
/	الفهرس
/	قائمة الجداول
أ-ث	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل البنكي والاستثمار	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: اساسيات حول التمويل البنكي والاستثمار
07	المطلب الأول: مفهوم التمويل البنكي
07	الفرع الاول: تعريف التمويل البنكي
08	الفرع الثاني: أنواع التمويل البنكي
11	الفرع الثالث: محددات واسس التمويل البنكي
12	الفرع الرابع: أهمية التمويل البنكي

13	المطلب الثاني: الإطار النظري للاستثمار
13	الفرع الاول مفهوم الاستثمار
14	فرع الثاني: أنواع وأدوات الاستثمار
17	الفرع الثالث اهمية وخصائص الاستثمار
18	الفرع الرابع: مجالات واهداف الاستثمار
20	المبحث الثاني: العلاقة بين التمويل البنكي والاستثمار
20	المطلب الاول: العلاقة بين البنوك والاستثمار في الفكر الاقتصادي
20	الفرع الأول: نظرية القروض التجارية
21	الفرع الثاني: نظرية التبدل
22	الفرع الثالث: نظرية الدخل المتوقع
23	الفرع الرابع: نظرية ادارة الخصوم
23	المطلب الثاني: دور اليات التمويل البنكي في تحفيز الاستثمار
23	الفرع الاول: دور القرض البنكي في تحفيز الاستثمار
25	الفرع الثاني: استعمال البنوك للأوراق لماليه لتحفيز الاستثمار
26	المبحث الثالث: الدراسات السابقة

26	المطلب الأول: الدراسات المحلية
27	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
28	المطلب الثالث: القيمة المضافة
29	خلاصة
الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.	
31	تمهيد
32	المبحث الأول: تطور القطاع البنكي والمناخ الاستثماري في الجزائر
32	المطلب الأول: تطور القطاع البنكي في الجزائر
32	الفرع الأول: مرحلة تكوين النظام المصرفي في فترة ما بعد الاستقلال.
34	الفرع الثاني: أهم الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري (ما قبل قانون النقد والقرض)
36	الفرع الثالث: الإصلاحات المصرفية بعد قانون القرض والنقد (ما بعد 1990).
42	المطلب الثاني: المناخ الاستثماري في الجزائر.
42	الفرع الأول: مقومات المناخ الاستثماري في الجزائر.
43	الفرع الثاني: فرص ومجالات الاستثمار في الجزائر.

45	الفرع الثالث: واقع مناخ الاستثمار في الجزائر.
49	الفرع الرابع: معوقات مناخ الاستثمار في الجزائر.
51	المبحث الثاني: دور القطاع المصرفي في تمويل الاستثمار.
51	المطلب الأول: تقييم كفاءة القطاع المصرفي الجزائري في تعبئة الادخار .
55	المطلب الثاني: تقسيم القطاع المصرفي الجزائري من خلال التنافسية.
57	المطلب الثالث: تقييم القطاع المصرفي الجزائري من خلال دوره في منح قروض الاستثمار.
61	المبحث الثالث: إجراءات منح القروض الاستثمارية في الجزائر.
61	المطلب الأول: القروض الاستثمارية في الجزائر.
61	الفرع الأول: أنواع وأهداف القروض البنكية الاستثمارية في الجزائر.
62	الفرع الثاني: أسباب اللجوء إلى القروض البنكية الاستثمارية ومخاطرها.
63	المطلب الثاني: إجراءات منح القروض الاستثمارية :
64	الفرع الأول: شروط و ضمانات منح القروض البنكية الاستثمارية :
65	الفرع الثاني: إجراءات منح القروض البنكية الاستثمارية.
67	خلاصة الفصل

69	خاتمة
73	قائمة المراجع

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
41	جدول رقم (01): البنية الحالية للنظام المصرفي الجزائري:	جدول 1
45	جدول رقم (02) يمثل مؤشر ممارسة الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2016-2020.	جدول 2
46	جدول رقم (03): مؤشر النشاط في الجزائر خلال الفترة 2016-2020.	جدول 3
47	جدول رقم (04): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة (2011-2021)	جدول 4
48	جدول رقم (05): تطور المشاريع الاستثمارية في الجزائر.	جدول 5
51	جدول رقم (06): حجم الودائع في القطاع المصرفي الجزائري.	جدول 6
52	الجدول رقم (07): حصة المصارف من الودائع المجمعة.	جدول 7
54	الجدول رقم (08): نسبة الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي الودائع	جدول 8
55	الجدول رقم (09): مؤشر مقلوب عدد المؤسسات للقطاع المصرفي الجزائري	جدول 9

56	الجدول رقم (10): مؤشر ترتيب النظام المالي والنقدي للجزائر من أصلا (141) دولة	جدول 10
58	جدول رقم (11): حركة القروض المقدمة في الجزائر.	جدول 11
59	جدول رقم (12): مؤشر نسبة القروض للقطاع الخاص من PIB	جدول 12
60	جدول رقم (13): حصة مختلف أنواع القروض بالنسبة لإجمالي القروض	جدول 13

الملخص:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على مدى اهتمام النظام البنكي في الجزائر بتمويل الاستثمار، خاصة في ظل المرحلة الحالية التي تتميز بشح الموارد الناجم عن انخفاض أسعار المحروقات، والتوجه المعلن نحو تنويع الاقتصاد، ولذلك ركزت دراستنا على تقييم مدى كفاءة القطاع البنكي الجزائري في تمويل الاستثمار في ظل التحديات الراهنة التي تواجه الاقتصاد.

وقد توصلت دراستنا إلى أن المنظومة البنكية في الجزائر تعاني من العديد من المعوقات التي تجعل عملية التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية محدودة نوعا ما، ومن أبرز هذه المعوقات سوء توظيف المدخرات في البنوك الجزائرية، وفرض البنك المركزي أسعار الفائدة المعمول بها على البنوك التجارية، وهيمنة القطاع العمومي على القطاع الخاص في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: النظام البنكي، الاستثمار، التمويل البنكي

Summary:

The study aims to determine the extent to which the banking system in Algeria is interested in financing investment, especially in light of the current stage that is characterized by scarcity of resources resulting from low fuel prices, and the declared tendency towards diversifying the economy. Therefore, our study focused on assessing the efficiency of the Algerian banking sector in financing investment in light of the current challenges facing the economy.

Our study found that the banking system in Algeria suffers from many obstacles that make the process of bank financing for investment projects somewhat limited. on the private sector in Algeria.

Keywords: banking system, investment, bank financing



مقدمة:

تقليديا، يحتل القطاع البنكي مكانة محورية في الاقتصاد، باعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، وذلك بفضل الخدمات المالية التي يقدمها للأفراد و المؤسسات، ويعد تمويل الاستثمار من أهم الوظائف التقليدية للقطاع البنكي، حيث تعمل البنوك على توفير التمويل اللازم للشركات و الأفراد الذين يرغبون في الإستثمار بمشاريع جديدة أو توسيع الأعمال الحالية عن طريق تقديم القروض و الإئتمان و التسهيلات المالية التي تمول المشاريع الإستثمارية و تدعم نمو القطاع الخاص، كما أن تمويل البنوك للإستثمار يخضع لعناية خاصة بالنظر إلى خصوصيته والمخاطر المرتبطة به.

تمتلك الجزائر قطاعا مصرفيا متنوعا يتألف من مجموعة من البنوك التجارية العمومية والخاصة والبنوك الإسلامية، بالإضافة عدد من فروع البنوك الأجنبية الناشطة في الجزائر، وقد مر النظام البنكي الجزائري خلال تاريخه بعدد من المراحل، وعرف العديد من الإصلاحات تماشيا مع طبيعة الإستراتيجيات الاقتصادية المسطرة في كل مرحلة.

من جهة أخرى، ظل النقاش حول مدى فاعلية النظام البنكي في الجزائر في تمويل الاقتصاد ومواجهة متطلبات التنمية، يتكرر بشكل مستمر خاصة خلال المراحل التي يواجه فيها الاقتصاد الأزمات ، وفي المرحلة الراهنة التي يواجه فيها الاقتصاد الوطني تحديات جدية على مختلف الأصعدة، وخاصة ما يتعلق بتوفير التمويل اللازم للاقتصاد في ظل تراجع عوائد المحروقات تحت تأثير عدم استقرار الأسواق العالمية للمحروقات وتراجع الأسعار، يبرز النقاش بشكل كبير حول أداء القطاع البنكي ودوره في تمويل الاقتصاد.

وفي سياق التوجه الاقتصادي الجديد نحو التنويع الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات، يبدو دور القطاع البنكي جوهريا وملحا في توفير التمويل اللازم لبعث الاستثمار في مختلف القطاعات.

بناء على ذلك نطرح الإشكالية الآتية:

ما مدى فعالية دور القطاع البنكي في الجزائر في تمويل الاستثمار؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ماهو التمويل البنكي و ما علاقته بالإستثمار؟

- ما هو واقع مناخ الإستثمار في الجزائر ؟
- ما هي نقاط ضعف النظام البنكي الجزائري في تمويل الاستثمار ؟
- ما مدى مرونة الإجراءات البنكية لمنح القروض في الجزائر، وما تأثير ذلك على الاستثمار؟

فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية البحث نضع الفرضيات التالية:

- يمتاز مناخ الإستثمار في الجزائر بالصعوبة ووجود معوقات كبيرة في ممارسة الأعمال.
- سيطرة البنوك العمومية على القطاع البنكي و عدم انفتاح البنوك على القطاع الخاص يشكل عائقا جوهريا أمام تمويل الاستثمار
- ضعف تغطية انتشار و توزيع البنوك يعد من الأسباب المهمة لضعف المنظومة البنكية الجزائرية في تمويل الاستثمار

مبررات اختيار الموضوع:

يمكن تلخيص مبررات اختيارنا لهذا الموضوع فيما يلي:

- رغبتنا في تقديم تحليل عميق لواقع النظام البنكي في الجزائر ودوره في تمويل الاستثمار كعامل جوهري لتحقيق التنويع الاقتصادي والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.
- توافق الموضوع بشكل كامل مع مجال تخصصنا في ميدان الاقتصاد النقدي والبنكي.

أهداف البحث:

- نسعى من خلال هذا البحث إلى الوصول إلى الأهداف التالية:
- التعرف على أهم أساليب التمويل البنكي للاستثمار.
- التعرف على مناخ الإستثمار في الجزائر.
- التعرف على مدى كفاءة النظام البنكي في الجزائر في جميع المدخرات و تقديم القروض.
- التعرف على نقاط ضعف النظام البنكي الجزائري.

- الوقوف على مدى اهتمام البنوك في الجزائر بتمويل الإستثمار.

أهمية البحث :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من التحديات الراهنة التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، لاسيما ما يتعلق بالصعوبات المالية الناجمة عن تراجع أسعار المحروقات، مما يعيد القطاع البنكي إلى الواجهة كأداة أساسية للتمويل من خلال التركيز على الادخار المحلي لتغطية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد، وخاصة تمويل الاستثمار في مختلف الميادين في إطار التوجه المعلن نحو التنوع الاقتصادي وتطبيق نموذج اقتصادي جديد مستقل عن هيمنة قطاع المحروقات.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني: نتناول في هذه الدراسة النظام البنكي في الجزائر ودوره في تمويل الاستثمار.

الإطار الزمني: حددت فترة الدراسة من 2011 إلى غاية 2021.

منهج البحث:

من أجل دراسة إشكالية موضوعنا وللإجابة عن التساؤلات المطروحة، نعتمد في دراستنا على المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث نتبع **المنهج الوصفي** في وضع الإطار النظري وتحديد المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة، من خلال محاولة الإحاطة بالمفاهيم، والجوانب النظرية المتعلقة بالتمويل البنكي والاستثمار وطبيعة العلاقة بينهما.

كما سنستخدم **المنهج التحليلي** في تحليل المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالتمويل البنكي للاستثمار في الجزائر لاسيما المرتبطة بأداء القطاع البنكي فيما يخص هذا الموضوع، وتحليل مختلف المعطيات المتعلقة بمناخ الاستثمار في الجزائر، بما يسمح لنا بالوصول إلى نتيجة دقيقة فيما يتعلق بمدى كفاءة النظام البنكي في الجزائر في تمويل الاستثمار، وبما يمكننا من تقديم التوصيات والاقتراحات المناسبة لتحسين دور البنوك في مجال تمويل الاستثمار.

صعوبات البحث:

واجهنا من خلال بحثنا بعض الصعوبات تتمثل أساسا في:

- صعوبة الوصول إلى بعض الإحصائيات.

- عدم تطابق بعض الاحصائيات التي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة

هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول جاء تحت عنوان الإطار النظري للتمويل البنكي و الإستثمار وتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى أساسيات حول التمويل البنكي و الإستثمار، وفي المبحث الثاني إلى العلاقة بين التمويل البنكي و الإستثمار، أما المبحث الثالث فيستعرض الدراسات السابقة و القيمة المضافة.

بالنسبة للفصل الثاني و قد جاء بعنوان النظام البنكي الجزائري و دوره في تمويل الاستثمار و تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى تطور القطاع البنكي و المناخ الاستثماري في الجزائر أما المبحث الثاني فكان بعنوان دور القطاع البنكي في تمويل الاستثمار، وفي المبحث الأخير تناولنا إجراءات منح القروض الإستثمارية في الجزائر.



الفصل الأول

الإطار النظري للتمويل البنكي والاستثمار

الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل البنكي والاستثمار

تمهيد:

تعتبر البنوك أحد المصادر الرئيسية القادرة على تغطية الاحتياجات التمويلية لمختلف الأعوان الاقتصادية، بفضل قدرتها على تجميع رؤوس الأموال، وإعادة توجيهها في شكل قروض ومنتجات مالية متنوعة لصالح الأعوان الاقتصاديين، خاصة المؤسسات الباحثة عن توسيع استثماراتها، أو خلق استثمارات جديدة.

من خلال هذا الفصل، سنحاول عرض بعض الأدبيات النظرية المرتبطة بموضوع التمويل البنكي للاستثمار في ثلاثة مباحث، حيث سنتطرق في المبحث الأول الى أساسيات حول التمويل البنكي والاستثمار، ونتعرض في المبحث الثاني إلى العلاقة بين التمويل البنكي والاستثمار، أما في المبحث الثالث فستتناول بعض الدراسات السابقة حول الموضوع والقيمة المضافة لبحثنا في هذا المجال.

الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل البنكي والاستثمار

المبحث الأول: أساسيات حول التمويل البنكي والاستثمار.

توفر البنوك توليفة متنوعة من أشكال التمويل، وذلك حسب استراتيجية البنك والأهداف المراد الوصول إليها والقطاعات التي يستهدفها التمويل البنكي، ومن جهة أخرى يعد الاستثمار عملية جد حساسة بالنظر إلى خصائصه، والاختار المرتبطة به، وعليه سنعمل من خلال هذا المبحث على تحديد المفاهيم الخاصة بكل من التمويل البنكي والاستثمار.

المطلب 1: مفهوم التمويل البنكي.

سنناقش في هذا المطلب مفهوم التمويل بشكل عام، والتمويل البنكي بشكل خاص وأهميته، وأنواعه، ومحددته، وأساسه.

الفرع الأول: تعريف التمويل البنكي.

من أجل الحصول على تعريف دقيق للتمويل البنكي يجب أولاً تعريف التمويل بصفه عامه: **التمويل:** تعريفاً هو توفر النقود في الوقت المناسب أي الوقت الذي تكون فيه المؤسسة في أمس الحاجة إلى الأموال كما يوفر التمويل الوسائل التي تمكن الأفراد والمؤسسات من الاستهلاك والإنتاج على الترتيب وذلك في فترات معينه.¹

كما يمكن تعريف التمويل على أنه الحقل الإداري أو مجموعه الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد أو الزاميته لتمكين المؤسسة من تنفيذ اهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد.²

أما التمويل البنكي: هناك عدة تعريفات للتمويل البنكي نذكر منها:

تعريف 1: هو الدور الذي تلعبه البنوك في الاقتصاد الوطني بصفتها وسيطاً أولياً بين المدخر والمستثمر فمدخرات الأفراد تجتمع لدى هذه البنوك في صورة ودائع وبالتالي تتوفر البنوك على رصيد قابل للإقراض مرة أخرى إلى المستثمر لتمويل عملية استثمارية كما أنها قد تقوم بنفسها ببعض العمليات الاستثمارية في الحالتين فأنها تتحقق عائداً تعطي جزءاً منه للتخزين مقابل تقديمهم هذه المدخرات للآخرين وبجانب هذا النشاط فإن البنوك تقوم بوظيفة جوهرية أخرى يصطلح عليها خلق الودائع فهدي وفي هذا الإطار تقتضي عملية تمويل البنكي بقيام البنوك بتوفير احتياجات الأفراد والمؤسسات والحكومات والموارد المالية التي من شأنها أن تحصل على وتوفير مع المقومات الأساسية لبناء المشروعات الاقتصادية الاستثمارية ودعمها وتنميتها.¹

¹ محمد عبد الله شاهين، سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، دار جسر للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، ط1، 2017، ص33.

² محمد غياث شيخة، التمويل (المبادئ-السياسات-التوجيهات الحديثة)، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2022، ص12.

الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل البنكي والاستثمار

تعريف2: هو ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز البنكي، أو مختلف القروض الذي يقدمها الجهاز البنكي حيث يعتبر هو المصدر الرئيسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية للمؤسسات الموجودة فيها.² ومنه يمكن القول أن التمويل البنكي هو عملية تمويل الاموال والموارد المالية من قبل البنوك للأفراد والشركات، كما يعتبر أداة رئيسية لتمويل الأنشطة التجارية وتلبية الاحتياجات الحالية ويتضمن التمويل البنكي منتجات مثل القروض والائتمانيات والتسهيلات البنكية.

الفرع الثاني: أنواع التمويل البنكي.

يمكن تقسيم التمويل الذي تمنحه البنوك التجارية العاملة في الاقتصاد الى عدة أنواع وذلك وفق المعايير التالية:

1. التمويل البنكي بحسب الغرض منه:

ويمكن تقسيم التمويل البنكي في إطار الائتمان الذي تمنحه البنوك تبعا للغرض منه الى:

1.1 التمويل البنكي الاستثماري:

وهو عبارة عن مجموعة الاموال التي تمنحها البنوك العاملة في إطار الاقتصاد الوطني للمؤسسات الاستثمارية بغية استثمارها في شراء الأصول الرأسمالية ثابتة والتي تؤدي في مجموعها الى زيادة الاموال المستثمرة وتهيئة المؤسسات للحصول على فرص ربح أكبر.³ والقروض الموجهة للتمويل نشاطات الاستثمار تكون متوسطة لأجل إذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على الآلات والمعدات وتكون طويلة الاجل إذا تعلق الامر بالحصول على العقارات.⁴

1.2 التمويل البنكي الاستغلالي:

وهو عبارة عن كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات خلال مده قصيرة والتي لا تتجاوز السنة كالإنتاج التخزين الشراء والبيع ونظرا الى أن التمويل البنكي الاستغلالي هو أفضل انواع التوظيف لدى البنوك فأنها تتبع عدة طرق لتمويلها وذلك حسب نوع القطاع الذي تنشط فيه او حالتها المالية.⁵

¹ زبير عياش، تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2011/2012، ص 40،41.

² رابع خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، اترك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2002، ص 2

³ زبير عياش، مرجع سابق، ص45.

⁴ عمران نادية، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة، مالية وبنوك، جامعة قاصد مرياح، ورقلة، الجزائر، 2014/2015، ص19.

⁵ بن حراث حياة، يوسف رشيد، صيغ التمويل المعرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، ص46.

1.3 التمويل البنكي الاستهلاكي:

وهو اول ما عرف من انواع التمويل البنكي ويستخدم في الحصول على السلع الاستهلاكية الشخصية او لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجعتها، وأهم انواعه الائتمان الذي يحصل عليه الأفراد غالبا من أجل تمويل احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات حيث غالب ما يتحدد هذا الائتمان بشكل البيع بالتقسيط.¹

2. التمويل البنكي بحسب مدته:

يمكن تقسيم التمويل البنكي بموجب هذا المعيار الى:

2.1 التمويل البنك قصير الأجل:

ويقصد به تلك الاموال التي لا تزيد فتره استغلالها عن سنه واحده كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من ايرادات نفس الدورة الإنتاجية.²

2.2 التمويل البنكي متوسط الأجل:

يستخدم التمويل المتوسط الاجل لتمويل حاجة دائما للمشروع كتغطية تمويل اصول ثابتة او لتمويل مشروعات تحت التنفيذ التي تستغرق عددا من السنين وغالبا ما تكون مدته ما بين سنة وخمس سنوات.³

2.3 التمويل البنكي طويل الأجل:

وهو التمويل الذي تحصل عليه المؤسسة من البنوك، والذي يتم اهتلاكه في فتره تتجاوز عادة السبع سنوات ويمثل هذا النوع من التمويل في القروض طويلة الأجل والسندات.⁴

3. التمويل البنكي بحسب الضمان:

ينقسم التمويل البنكي طبقا للضمان الى قسمين:

- ✓ التمويل البنكي بضمان.
- ✓ التمويل البنكي بدون ضمان.

¹ أحمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمصاريف، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 2000، ص235.

² معراج هوارى، التمويل التأجيري المفاهيم والأسس، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص17.

³ معراج هوارى، مرجع سابق، ص17.

⁴ يقاش وليد، بن دادة عمر، حاجة المؤسسة الاقتصادية الى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد1، الجزائر، 2019، ص55

الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل البنكي والاستثمار

3.1 التمويل البنكي بضمان:¹

طبقاً لهذا النوع الجميل البنك يتم الحصول على التمويل بناء ان على ضمانات معينة شخصية او عينية ويمكن التمييز بين كل منهما على الشكل الاتي:

3.1.1 تمويل بضمان شخصي:

وهو الذي يقدمه البنك للعميل دون ان يقدم هذا الأخير أي ضمانات عينية بل يكفي البنك بالوعد الذي يقطعه العميل على نفسه بتسديد الدين اي ان الثقة بالتعامل واستمرار التعامل هو الضمان الأساسي.

3.1.2 تمويل بضمان عيني:

وهو الائتمان الذي يحصل عليه العميل بعد تقديمه اموال عينية ثابتة او متداوله ضمان لتسديد هذا الائتمان، حيث يكون القرض بضمان كالعقارات، بضائع، أوراق مالية، وكمبيالات.

3.2 تمويل بنكي بدون ضمان:

وهو اشبه ما يكون بتمويل البنكي على أساس الضمان الشخصي ولكنه يكفي بوعده المقترض بالدفع وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار عدة معايير لاسيما المركز الائتماني للعميل ومقدرته على الوفاء في الوقت المحدد، الأمر الذي يتطلب تحليل مصادر الوفاء للعميل. وتمول البنوك هذه المراحل عندما تمنح القروض غير المضمونة معتمده على راس المال الدائر.

4. التمويل البنكي الخاص والعام:

وينقسم التمويل على حسب هذا المعيار إلى:²

4.1 التمويل البنكي الخاص:

وهو التمويل الذي يمنح للأشخاص القانون الخاص، الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات وتعتمد قدره اشخاص القانون الخاص في الحصول على هذا التمويل على الملاءة المالية (الحالية والمستقبلية) التي يتمتع بها الافراد والمؤسسات الخاصة لدى منح التمويل (البنوك).

¹ زبير عياش، مرجع سابق، ص48،47.

² حمزة محمود الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص96.

4.2 التمويل البنكي العام:

وهو التمويل الذي يمنح الاشخاص القانون العام (الدولة الهيئة المؤسسة العامة والمصالح الحكومية) وتعتمد قدرة اشخاص القانون العام في الحصول على التمويل على الثقة في التعامل مع الدولة ومركز الدولة المالي وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية.

الفرع الثالث: محددات واسس التمويل البنكي:

لا بد من البنك أن يوازن ويأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل عند اختيار طريقة استثمار أموال الغير نذكر منها: ¹

1. الربحية:

يسعى البنك التجاري الى توجيه الاستثمار الى المصادر التي تحقق أقصر ربح ممكن بحيث يتمكن البنك من السداد الفوائد المستحقة لمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى ويحقق معدلات ارباح مناسبة تكفي لتكوين احتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك.

2. الأمان (الضمان):

من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون، ولما كانت البنوك التجارية تعتمد إلى حد كبير على الأموال المودعين في عملية تمويل المشروعات فان البنوك التجارية لا بد وان توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل.

3. السيولة:

تعتمد بنوك التجارية اعتماد كبير على مصادر الاموال قصيرة الاجل التي يقدمها المودعون كما ان جزء كبير من هذه الايداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب او بعد فتره قد تكون قصيره من تاريخ اخطار البنك برغبة المذيعين في سحب هذه الاموال مما يؤدي الى طلبات سحب كبيره في بعض الاحيان مما يحتم على البنوك التجارية ان تحتفظ بمعدل السيولة يتناسب مع اجمالي التزامات الديون، ويقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار الى نقديه سائلة بسرعة دون التعرض للخسائر.

4. قرارات البنك المركزي:

يخضع البنك التجاري في منح الائتمان الى ما يصدره البنك المركزي باعتباره هو المسؤول عن وضع ومراقبته تنفيذ السياسة النقدية.²

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص23.

² زبير عياش، مرجع سابق، ص50

الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل البنكي والاستثمار

5. السياسة الائتمانية لبنك وطبيعة الودائع.

يخضع البنك فيما يمنحه من تمويل للسياسة الائتمانية التي تصفها ادارته والتي تتمثل في المبادئ المنظمة لأسلوب منح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات وأنواعها وإجالها الزمنية وشروطها.¹

الفرع الرابع: أهمية التمويل البنكي:

تعتبر عملية التمويل التي تنفرد بها الوظيفة المالية اهم نشاط بالمؤسسة الاقتصادية للدور الذي تؤذيه والصلة المباشرة لها مع باقي الوظائف، ولا تنصب أهمية التمويل في تدفق نشاطات باقي الاقسام فحسب بل اهميتها كانت دوماً أبعد من ذلك بكثير²

وبناء على ذلك فان الدور الاساسي لعملية التمويل البنكي هي تحقيق السياسة التمويلية للبلاد وذلك من خلال ما يلي:³

✓ العمل على توفير رؤوس الاموال لدعم المشاريع وتطويرها وإنشائها والتي تساعد في توفير العديد من فرص العمل وتقليل البطالة الامر الذي يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية.

✓ العمل على تحقيق الرفاهية للمجتمع بشكل عام وللأفراد بشكل خاص. وذلك عن طريق توفير فرص العمل للأفراد وتوفير الاموال بين ايديهم ومساعدتهم على تحقيق جميع حاجاتهم الأساسية، وكذلك قد يصل الى تحقيق رغباتهم الرفاهية فعندما يملك الافراد الاموال التي تسد حاجته الأساسية عندها يتجه الى الكماليات والرفاهية.

✓ تحقيق الاهداف المسطرة من طرف الدولة.⁴

يعتبر التمويل البنكي مصدرا هام ورئيسي لأرباح المصارف وتعتمد عليه بشكل كبير في استثماراتها اذ يشكل جوهر نشاطها كما يلعب دور مهما في توفير الاحتياجات المالية للمنشأة الاقتصادية المختلفة من خلال توفير الاموال اللازمة.⁵

¹ زبير عياش، مرجع سابق، ص50

² بقاش وليد، بن دادة عمر، مرجع سابق، ص55

³ E3RABI .COM, (2023.02.19), (10 :04 AM)

⁴ بقاش وليد، بن دادة عمر، مرجع سابق، ص55

⁵ الصديق يوسف محمد هوشي، عامر إبراهيم أحمد، دراسة تحليلية لأثر مخاطر التمويل المصرفي بالسودان للفترة

(2012/2002)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد2، السودان، 2019، ص80.

الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل البنكي والاستثمار

المطلب 2: الإطار النظري للاستثمار:

إن موضوع الاستثمار يعد من المواضيع الهامة التي تتبوأ مكانة رئيسيه في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وفي هذا المطلب سنتطرق الى مفهوم الاستثمار، مبادئه، انواعه، اهميته ومجالاته.

الفرع الاول مفهوم الاستثمار:

يعبر مصطلح الاستثمار عن توظيف الاموال المتاحة (مؤكدة) في أصول متنوعة للحصول على تدفقات ماليه أكثر في المستقبل (غير مؤكدة) هذه التدفقات عبارة عن تعويضات يحصل عليها المستثمر بدلاً من استخدام هذه الاموال من قبل المستثمرين آخرين طيلة الفترة التي يتخلى بها المستثمر عن رأس ماله¹ وبما ان الاستثمار تعاريف ومفاهيم متعددة عند الكثير من الباحثين والخبراء الاقتصاديين فنقول:
يقصد بالاستثمار عموماً اكتساب الموجودات المادية والمالية وفي إطار ذلك نجد:²

1. مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي:

يقصد بالاستثمار انه اكتساب الموجودات المالية باعتبار ان التوظيف للأموال يعتبر مساهمة في الانتاج اي اضافة منفعة او خلق قيمة تكون على شكل سلعة او خدمات.

2. مفهوم الاستثمار بالمعنى المالي:

وينظر هناك الى المستثمر المالي وهو امتلاك أصل من الاصول المالية تتمثل في توظيف الاموال والاوراق المالية كالأسهم وشهادات الإيداع والسندات، مما يتيح فرص متنوعة للاستثمار.

3. مفهوم الاستثمار الخاص:

وهو الإضافة الى الطاقة الإنتاجية والموارد البشرية للمجتمع والتي تقوم به شركة خاصة او مشروع مشترك، ويطلق عليه مشروع استثماري خاص.

4. مفهوم الاستثمار العام:

وهو ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية بغرض اقامة المشروعات العامة التي تستهدف تعزيز الدور الاستثماري التنموي للمجتمع وتعظيم المنفعة العامة ومنه فان الاستثمار هو عمليه وضع الاموال أو الموارد في

¹دريد كمال آل شايب، الإستثمار والتحليل الإستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص13..

² فاتن عبد الأول منشن، الاستثمارات العربية كمدخل لتكامل الاقتصادي، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر، الطبعة 1، ص 16.

الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل البنكي والاستثمار

أنشطة أو أصول تهدف الى تحقيق عائد مالي، يهدف الاستثمار الى زيادة القيمة الحالية للموارد المستثمرة على المدى الطويل.

فرع الثاني: أنواع وأدوات الاستثمار:

1. انواع الاستثمار:

على اعتبار ان الاستثمار ليس شكلا واحدا ولديه مصادر تمويل مختلفة كان لازما علينا تحديد هذه الاشكال والمصادر.¹

1.1 . من حيث نوع النشاط:

ينقسم الى نوعين:

1.1.1 الاستثمار الصناعي:

يقوم على تحويل مركز الانتاج الى البلد المستقبل وهو بهذا يزيد من طاقتها الإنتاجية وتحتاج الدول المصدرة لأنه ينافس منتجاتها.

1.1.2 استثمار تجاري:

تعتمد هذه الاستثمارات على التصدير بمعنى انه لا يقوم على تحويل مركز الانتاج الى البلد المستقبل.

1.2 من حيث الهدف:

1.2.1 الاستثمار الاحتلالي:

يمثل نسبة لا بأس بها مقارنة مع مجموع الاستثمارات التي تتوكل سنة والمقصود بالإحلال ليس فقط تعويض أصل اخر بنفس المواصفات لكن مع التحسين فيها مما يؤدي الى زيادة هذا الاخير وخفض تكاليفه.

2 2 1 الاستثمارات التوسيعية:

تهدف الى زيادة الانتاج والمبيعات الحالية.

3 2 1 استثمارات بهدف التطوير والترشيد:

والهدف هنا يكمن في خفض تكلفه الانتاج عن طريق ادخال التكنولوجيا والانقاص من العمال.

4.2.1 الاستثمار الاستراتيجي:

تهدف الاستراتيجية الى المحافظة على بقاء واستمرار المشروع كما انها قد تغير من طبيعة عمل المشروع في المستقبل.

¹تكاري هيفاء رشيدة، دور البنوك الخاصة في تمويل الاستثمار، مذكرة ماجستير، قانون الاعمال، جامعة سعد دحلب بالبيدة، البليدة، الجزائر، 2008، ص 134-136.

الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل البنكي والاستثمار

3.1 من حيث الموقع الجغرافي: ¹

1.3.1 الاستثمارات الوطنية:

وهي جميع الاستثمارات المادية، والمالية التي يقوم بها المواطنون (المقيمون) داخل وخارج الحدود الجغرافية لوطنهم الأصلي.

2.3.1 الاستثمارات الأجنبية:

وهي جميع الاستثمارات المادية والمالية التي يقوم بها الأجانب (غير المقيمين) داخل دولة ما أي مجموع الاستثمارات الداخلية المنقذة من قبل الأجانب سواء كانوا أفراد أو مؤسسات.

4.1 من حيث معيار الملكية: ²

1.4.1 الاستثمار الخاص:

وهو ما يقوم به شخص أو مجموعة من الأشخاص تحت أي شكل قانوني من اشكال الشركات الخاصة.

2.4.1 الاستثمار العام:

وهو ما تقوم به مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات مملوكة لدى الدولة تحت أي شكل قانوني من اشكال الشركات العمومية.

3.4.1 الاستثمار المختلط:

وهو ما يقوم به فرد أو مجموعة من الافراد والمؤسسة خاصة أو مجموعة من المؤسسات الخاصة من جهة ومؤسسة أو مجموعة من المؤسسات العمومية من جهة ثانية تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات المختلطة بحيث يكون ملكية هذا الاستثمار موزعة بين طرف خاص وطرف عمومي.

2. ادوات الاستثمار:

وبهدف تبسيط عرض هذه الادوات مع التمييز بينها سننعمد على المنظور الاخير الذي يميز بين ادوات الاستثمار المادية وادوات الاستثمار المالية.

¹ عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه، النقود المالية، جامعة

الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص 38.

² عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 39

الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل البنكي والاستثمار

1.2 الأدوات المادية للاستثمار:

وهي عديدة ومتنوعة سنعرض أهمها:¹

1.1.2. المشروعات الاقتصادية:

وهي من أكثر الأدوات الاستثمار المادي للانتشار وتتنوع مجالات نشاطاتها بين فلاحية وتجارية وصناعية وخدمية ومن أهم خصائصها انها تنتج سلع وخدمات تحقق اشباعا لحاجات الافراد او لمجتمع.

2.1.2 العقارات:

تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الاوراق المالية ويتم بشكلين:

أ- مباشر: عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي.

ب- غير مباشر: عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري او بالمشاركة في محفظة ماليه لإحدى المؤسسات المالية.

3.1.2 السلع:

تتمتع بض السلع بمزايا خاصه تجعلها صالحه للاستثمار لدرجه ان تنشأ لها اسواق متخصصة (بورصات)

2.2 الأدوات المالية الاستثمار:

وهي ايضا متنوعه منها ما يلي:²

1.2.2 الأسهم:

يعرف السهم على انه المشاركة في الملكية حيث يمثل الحق لصاحبه في حصة محدده في ملكيه مؤسسه او مشروع معين مشتببه بشكوك قانونية يمكن تناولها بيعا وشراء في الاسواق المالية الثانوية وتصنف الأسهم الى:

أ- أسهم عادية: يتميز هذا الصنف بأنها ليست لديها تاريخ استحقاق معين مسبقا إضافة الى أن هذه الأداة توفر لمالكها حق المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بالإضافة الى الحصول على نصيب من الارباح الموزعة.

ب- أسهم ممتازة: يفضل بعض المستثمرين التعامل بالأسهم الممتازة كونها تجمع بين الاسهم العادية من حيث حق الملكية وما بين سندات من حيث الحصول على ارباح محدده بالنسبة ثابتة.

¹ عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص40.

² محمد غياث شيخة، الاستثمار (المبادئ، الأدوات، المخاطر والتقييم)، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق،

سوريا، 2021، ص44،45

2.2.2 السندات :

يمثل السند حق دائن يتعهد من خلاله المقترض بدفع مبلغ معين في تاريخ معين مع احتساب فوائد بنسبة معينة لصالح المستثمر وله قابلية التداول في السوق المالي. هناك عدة امتيازات للسندات كون ان لحامل السند الأولوية في الحصول على كل حقوقه في الحالة التصفية.

الفرع الثالث أهمية وخصائص الاستثمار:

1. أهمية الاستثمار:

تأتي أهمية عملية الاستثمار من كونها تقوم في تنمية الوضع الاقتصادي سواء على المستوى الفردي او مؤسسات القطاع الخاص او على مستوى مؤسسة الدولة ومن هنا يمكن تلخيصها اهمية الاستثمار في النقاط التالية:¹

- ✓ تعتبر العملية الاستثمارية من العمليات الاقتصادية الفاعلة التي من شأنها العمل على رفع مستوى الدخل القومي مما ينعكس على الدخل الفردي ويؤدي الى رفع مستوى المعيشة للأفراد والعمل على تدني معادلات التضخم.
 - ✓ تعتبر عملية الاستثمارية اداة من ادوات التنمية الاجتماعية التي من شأنها العمل على تخفيض معادلات البطالة وزيادة فرص العمل امام الباحثين عن عمل في المجتمع مما ينعكس على السلوك الاجتماعي للفرد.
 - ✓ توفير ما يحتاجه السوق المحلي من سلع وخدمات وبأسعار مناسبة قد تكون أفضل واجود من السلع التي يتم استيرادها من الخارج.
 - ✓ زيادة في الانتاج بشكل عام مما يؤدي الى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد وتحسن مستوى المعيشي للمواطنين.
- بالإضافة الى:²
- ✓ النمو بالاستثمار بعد تكوين راس مال جديد الذي بدوره يؤدي الى توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فروق الانتاج وتوسيع مكانتها في السوق.
 - ✓ يوفر الاستثمار عملات الأجنبية عن طريق انتاجه لمنتجات تم الاعتماد على تصديرها.

¹مسلم بن سالم بن محمد العوائد، قطاع الاستثمار في سلطنة عمان وأبعاده الاقتصادية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد4، سلطنة عمان، 2020، ص 586

² محمد علي سويلم، شرح قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم72 لسنة 2017، 2017، ص 4

الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل البنكي والاستثمار

2. خصائص الاستثمار:

- ✓ يتميز الاستثمار بمجموعه من المميزات المشتركة والخصائص العامة نذكر منها ما يلي:¹
- ✓ إن الاستثمار عملية اقتصادية فهو عبارة عن مجموعة من النشاطات الاقتصادية تهدف الى تحقيق عوائد اقتصادية.
- ✓ يتعلق الاستثمار بتوجيه الاصول الرأسمالية بمختلف اشكالها المادية المالية البشرية والمعلوماتية واعتمادا على ذلك فان الاستثمار يوجه لتحقيق عوائد متباينة ويتوقف نوع هذه العوائد على الهدف الرئيسي للمستثمر وعلى ابعاد التأثيرات الاستثمارية في الاقتصاد والمجتمع.
- ✓ وجود فترة زمنية للاستثمار تقع ما بين اللحظات البدء بالتضحية الى حين الوصول على العوائد المستقبلية.
- ✓ تحت مخاطر تصاحب الاستثمار نظرا لعدم تحقق العائد في المستقبل.
- ✓ الاستثمار مبني على توقعات معينة تخص تحقيق عوائد غير مؤكدة في المستقبل وهذا ما يتطلب اجراء دراسات معينة تركز على أسس ومبادئ علمية تسمح بتقليل درجة المخاطرة وعدم التأكد وتضفي نوع من الرشادة والعقلانية في اتخاذ القرار الاستثماري.

الفرع الرابع: مجالات واهداف الاستثمار:

1. مجالات الاستثمار:

تتنوع مجالات الاستثمار من عدة جوانب كما يلي:²

1.1 طبيعة الاستثمار:

- وتتمثل في قرار استخدام الأموال حسب طبيعة الاستثمار من حيث ان يكون:
- استثمار مادي: وهو استخدام الاموال للحصول على اصول مادية فقط ويعتبر استثمار حقيقي لأنه يؤدي الى زيادة الدخل القومي.
- استثمار مالي: وهو توظيف الاموال في الاستثمارات المالية يتخذ شكل حصة في راس مال شركة (سهم) او (سند) ويمثل هذا الاصل المالي حق ماليا يكون لصاحبه الحق في المطالبة بالمرابح او الفوائد بشكل قانوني.

2.1 الاستثمار الخاص والاستثمار العام:

ويتمثل في الاستثمار الخاص:

- ✓ ويقوم به شخص او مجموعة من الاشخاص تحت اي شكل قانوني من اشكال الشركات الخاصة ويكون هدفه النهائي تحقيق الارباح.

¹. نمري نصر الدين،/ الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الإستثماري، مذكرة ماجستير، علوم التسيير،

جامعة بومرداس، بومرداس، الجزائر، . 2009، ص5.

². فاتن عبد الأولى منشي، مرجع سابق، ص ص 19، 20.

الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل البنكي والاستثمار

الاستثمار العام: هو الاستثمار التابع لشركات حكومية او ما يطلق عليه القطاع عام وتكون اهدافه اجتماعية.

3.1 الفترة الزمنية الاستثمار:

وتصنف الاستثمارات هنا من حيث الخطة الزمنية للمشروع كالتالي:

- ✓ استثمارات قصيره الاجل: وهي ما يتم انجازها وجني عوائدها في مده تمتاز بالقصر نسبيا حيث تتراوح المدة بين سنه الى سنتين
- ✓ استثمار متوسط الاجل: حيث يتم انجاز الاستثمارات في فترة لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن سبع سنوات.
- ✓ استثمارات طويلة الاجل: ويتم انجازها في مده تقوم السبع سنوات وتشمل الاصول والمشروعات الاقتصادية.

2 اهداف الاستثمار:

تعددت اهداف الاستثمار نذكر منها:¹

- ✓ تأمين المستقبل: يقوم بمثل هذا النوع من الاستثمارات الاشخاص الذين بلغوا سنا معيناً ومقبلين على التقاعد حيث ان ميلهم نحو تأمين مستقبلهم يحملهم على استثمار أموالهم كلها او معظمها بهدف تأمين عائد متوسط ومضمون دورياً مع درجه ضعيفة من المخاطر.
- ✓ تحقيق تنمية مستمرة في الثروة مع عائد مقبول: هنا يهدف المستثمر لضمان تحقيق عائد جاري ومقبول مع نسبه زيادة حيث ان المكاسب التي يمكن الحصول عليها تعتبر هدف المستثمر.
- ✓ تحقيق أكبر دخل جاري: من الطبيعي ان يركز المستثمر هنا ببالغ اهتمامه على الاستثمارات التي تحقق أكبر عائد حالياً ممكن بغض النظر على الاعتبارات الاخرى.
- ✓ حماية الاموال من انخفاض قوتها الشرائية نتيجة التضخم: عند ظهور مثل هذه الحالات يهدف المستثمر الى تحقيق مكاسب رأسمالية والعائدات الجارية تحقق المحافظة على القدرة الشرائية للنقود المستثمرة.
- ✓ تحقيق أكبر نمو ممكن للثروة: المضاربون هم الذين يميلون الى تحقيق مثل هذا الهدف حيث يختارون الاستثمارات الذي لها درجه مخاطر عالية يقبلون عندها ما يترتب على اختيارهم اما تحقيق توقعاتهم او تخطئتها.
- ✓ حماية الدخل من الضرائب: المستثمر يهدف في هذه الحالة الى الاستفادة من الاستثمارات في الميزات الضريبية التي تمنحها التشريعات والقوانين والتعليمات المالية المطبقة في البلد لأنه يعلم إذا قام بتوظيف استثماراته في غير هذا النوع سيتم اخضاعه الى شراء ضريبية عالية.

¹ مسلم بن سالم بن محمد العوائد، مرجع سابق، ص 587، 588.

الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل البنكي والاستثمار

المبحث الثاني: العلاقة بين التمويل البنكي والاستثمار.

يعد الجهاز البنكي المحرك الرئيسي لحركة الاستثمار فيما يحوزه من ثقة الاطراف المعنية بالاستثمار فهو يستطيع جذب حائزي الثروة والعمل واصحاب المهارات الإدارية. وعليه فقط اتفقت العديد من الاديبيات على اهمية دور البنوك وبالتحديد التمويل البنكي الذي يعد من بين أهم المحددات الاقتصادية في تفعيل العملية الاستثمارية والتي تحتل بدورها مكان الصدارة بين محددات الاستثمار.

المطلب الاول: العلاقة بين البنوك والاستثمار في الفكر الاقتصادي.

شهد دور البنوك عبر تاريخه تطورات كثيرة في طريقة ونمط ادارة اصوله وتقديمه للخدمات المصرفية والتي لها بالغ الاثر في توفير الاحتياجات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية ولعل من المفيد في السياق استعراض بعض النظريات الخاصة بإدارة النشاط الائتماني للبنوك التي تعبر عن تطور دور البنوك في اداء وظائفها الاستثمارية على النحو التالي:

الفرع الأول: نظرية القروض التجارية.

تعد نظرية القروض التجارية أول نظرية ظهرت تفسير سلوك البنوك التجارية من حيث التطور التاريخي متأثرة بتقاع الانجلو ساكسونيا وبأفكار ادم سميث المجسدة في كتاب ثروة الامم وجاءت فكره هذه النظرية بسبب انشغال البنوك التجارية بتجسد لسئمت الثلاثة الربحية والسيولة والأمان¹.

1. مضمون نظرية القروض التجارية:

تتضمن نظرية القروض التجارية ما يلي:

1.1 الاعتماد على قروض تسدد نصفها:

اي انها قروض موجهة الى السلع الحقيقية بما يتضمن استردادها مثل المحاصيل الزراعية التي تتحول قبل تاريخ الاستحقاق الى نقود تستخدم في سداد القرض.

2.1 الاعتماد على قروض آلية:

ان قيمة بيع الانتاج الحقيقي سوف تغطي قيمة القروض وهنا لا يطرح اي مشكل ما دامت قروض البنوك مختصرة على قطاعات تجارة والصناعات والزراعة.

¹ بوشخي بوحوص، النظريات المتعلقة بتفسير أعمال البنوك، مجلة المالية والأسواق، الجزائر، ص28،27.

2 فرضيات النظرية: 1

- ✓ ان توفير السيولة مطلب اساسي لضمان تسديد اموال المذيعين.
- ✓ ان تحقيق الارباح شرط اساسي لمواصلة البنك التجاري نشاطاته وتوسيعها ومستقبلا.
- ✓ ان موارد البنك التجارية في معظمها ودائع جاريه يمكن سحبها في اي وقت.
- ✓ ان البنوك التجارية يجب ان تقتصر في قروضها على مده قصيره الاجل.
- ✓ ان الاقتراض طويل الاجل يضاعف من احتمال تعرض البنك للأخطار.

3 الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: 2

- ✓ الاقتصار على القروض قصيرة الأجل لا يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية.
- ✓ ان النظرية تخطئ بين السيولة للبنك الواحد والسيولة بالنسبة لنظام البنكي ككل.
- ✓ ان توجيه القروض التجارية الى سلع ملموسة لا يمثل حماية اكيدة للبنك.
- ✓ ان وجود رقابة حكومية وبنوك مركزية تعمل على سلامة قرارات واجراءات اقتراض تزيل اسباب اقتصار البنوك على القروض التي تسدد نفسها.

الفرع الثاني: نظريه التبديل:

لما كانت نظرية القروض التجارية عرضه للعديد من الانتقادات نتيجة لكون هذه الافكار لم تكن تتفق مع التطور والثورة الصناعية والتقدم والتكنولوجي لذلك ظهرت نظرية القروض التجارية في صورته جديده أطلق عليها "نظرية التبديل"³.

1 المقومات الأساسية لنظرية التبديل:

تعتمد هذه النظرية على توسيع دائرة التوظيف لدى البنك الخارجي من خلال عدم اقتصار على التعامل قصير المدى والمتمثل في القروض التجارية كما جاء في نظريه القروض التجارية فهي لا ترى ان هذه الأخيرة غير صالحه بل توصي بالتنوع العمليات البنكية من قروض قصيره او استثمارات في السوق المفتوحة

2 فرضيات نظريه التبديل:

نفس فرضيات نظرية القروض التجارية الخمسة بإضافة الفرضية السادسة المتمثلة في مركز البنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبديل والقدرة على بيع الاوراق

¹ هشام سالم سليمان، أبو عميرة، دور البنوك في تحفيز الاستثمار، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد3، مصر، 2020، ص9.

² هشام سالم سليمان، بو عميرة، مرجع سابق، ص9.

³ بوشخي بوحوص، نحو نظرية جديدة لتفسير أعمال البنوك، الجزائر، 2018، ص1877.

الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل البنكي والاستثمار

كما نلاحظ ان البنك التجاري أضاف بندين هما الاوراق المالية لحل مشكلة السيولة بتبديلها والقروض المتوسطة الموجهة للشراء للأداة الإنتاج وبالتالي مساهمه البنك في التنمية.

4 الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:¹

- ✓ تشجع هذه النظرية التعامل بالأوراق المالية قصيرة الاجل مما يؤدي الى عمل التماسي مع غرض السيولة فلما تتعرض البنوك لعمليات سحب مكثفة فلن يستطيع أي منها بيع ما يمتلكه من أوراق مالية قصيرة الأجل لكون جميع البنوك تعرض ما تمتلكه منها للبيع.
- ✓ ان وجود قدر صغير من الاوراق المالية قصيره الاجل لدى بنك التجاري لا يكفي لمواجهة كل المسحوبات غير متوقعة من الودائع والطلب على القروض غير المتوقع.
- ✓ ان الارتباط الوثيق بين البنوك والمشروعات الصناعية قد يلحق بالبنوك خسائر كبيرة وفادحة.

الفرع الثالث: نظرية الدخل المتوقع.

ترى هذه النظرية ان على البنك التركيز عند ممارسه نشاطه على الدخل المتوقع منه وبالتالي يجب ان تذهب قروض البنك الى المجالات ات الدخل المتوقع المرتفع ومنتوق نجاح مشروعاته. ومن هنا يمكن القول ان النظرية ترى بان البنوك تستطيع ان تدخل في مجال القروض طاوله الاجل وان تمنح هذه المشروعات الاستثمارية وليس من الضروري ان تقتصر على القروض قصيرة الاجل بالإضافة الى ان هذه النظرية تمثل دورها تطور كبير في المطالبة بان يكون لقطاع الاستثمارات امكانيه الحصول على تمويل من المصاريف².

وتقوم هذه النظرية على انتقاد فكره استمراريه السيولة من خلال امكانيه السداد اد يرى ان لا يوجد ما يضمن ان كل القروض تحقق امكانيه السداد في موعد استحقاقاتها خاصه القروض المتعلقة بتجارات السلع لان توجيه القروض الى هذا النشاط لا يمثل الحماية المؤكدة للبنك فقد يفشل المقترض في تصريف هذه السلع بسبب الفساد حيث يرى ان العبرة ليست بكون القرض موجهها الى تمويل سلعه تباع قبل تاريخ استحقاق القرض فالسلعة التي لا تباع نفسها وليس هناك ما يضمن ان السلعة التي عليها الطلب اليوم سوف يكون عليها الطلب غدا.

¹ هشام سالم سليمان، مرجع سابق، ص10.

² إياد منصور حسن، إدارة العمليات البنكية والنقدية، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2019،

الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل البنكي والاستثمار

إذا هي في هذه النظرية تركز على دراسة البنك لمدى جديده العملية المطلوب تمويلها ومقدار الدخل المتوقع منها بغض النظر عن كون القرض لمدته قصيره او طويلة¹.

الفرع الرابع: نظرية ادارة الخصوم.

وهي أحدث النظريات التي سنتطرق لها وتختلف عن النظريات الثلاث الاولى لان هذه الأخيرة ركزت اهتمامها على جانب الاصول او العمليات.

وهي تتعلق بإدارة السيولة في بنك التجاري تقتضي هذه النظرية بان السيولة لا تتوقف فقط على فتره استحقاق القروض او على ما يمتلكه البنك من اوراق مالية سهله التحويل الى النقد بل تعتمد ايضا على امكانيه البنك الحصول على موارد ماليه من مصادر خارجية².

ويلاحظ من النظريات السابقة انها تتمحور حول دور المصارف في منح الائتمان الا ان التطور الجديد يكشف ان البنوك دخلت في عده مجالات اخرى في مجال الاستثمار الاسواق المالية انشاء الشركات التجارة التسويق حيث ظهرها يعرف بالبنوك الشاملة³.

بالإضافة الى ذلك فان حسب هذه النظرية اصبحت الميزانية بنود مفضله خاصه من جانب الخصوم لحل مشكله السيولة وبالتالي التوسع في الاقتراض وتحقيق الارباح ومن ذلك الوقت ظهرت البنوك المتخصصة في كل القطاعات⁴.

المطلب الثاني: دور اليات التمويل البنكي في تحفيز الاستثمار.

من المنطق عليه اليوم ان الاستثمارات اليوم تعتمد في تمويلها بصفة رئيسية على دعم القطاع البنكي كونه المنصة التمويلية الاولى لمختلف المشاريع الاستثمارية خاصه في ظل التحويلات الاقتصادية على الصعيد الدولي وبما ان القروض البنكية والاوراق المالية هم اهم عنصرين في عملية التمويل الاستثمارات وسنتطرق الى كيف تؤثر هذه العناصر الإيجابية على قطاع الاستثمار.

الفرع الاول: دور القرض البنكي في تحفيز الاستثمار:

بفضل ما تقدمه البنوك من تعاون جاد لبناء الاقتصاد الوطني من خلال لعب دور ايجابي في تمويل المشروعات والاستثمارات عن طريق القروض البنكية أصبح لهذا الاخير دورا بارزا في دعم وتفعيل الاستثمار.

¹ عبد الكريم منصور، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطبيقي للبيانات، مذكرة

ماجستير، تحليل إقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2009-2010، ص12.

² عبد الكريم منصور، مرجع سابق، ص13

³ إياد منصور حسن، مرجع سابق، ص126

⁴ بوشخي بوحوص، مرجع سابق، ص1879

الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل البنكي والاستثمار

1. أهداف القروض البنكية الاستثمارية:

من بين اهم اهدافها ما يلي:¹

- ✓ تسمح بالقيام بعملية التجديد من خلال اقتناء الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزها الانتاج.
- ✓ تسمح لمؤسسه بالحصول على العقارات التي تتميز بارتفاع تكاليفه وبالتالي فتره اطول استرجاع اموالها.
- ✓ تسمح بمسايه التطور التكنولوجي العالي عن طريق ادخال وسائل تقنيه أكثر تطورا.
- ✓ ترمي الى توسيع نشاط المؤسسة بزيادة معدات جديده ذات مردوديه كبيره.
- ✓ زيادة الانتاج والمناجيه بخلق مشاريع استثماريه جديده.

2. اسباب توجه المستثمرين للقروض الاستثمارية:

تتمثل اهم الاسباب فيما يلي:²

- يعتبر توجيه المستثمرين القروض الاستثمارية بسبب الاستراتيجيات المقنعة التي تتمثل من خلالك
- ✓ توفر مرونة الأساسية.
 - ✓ توفر مزيج محتمل من الفوائد الجذابة وخلال مده الزمنية قصيرة.
 - ✓ التنوع مقابل فئات من الاصول الرئيسية مثل الائتمان الشركات التقليدية.
 - ✓ امكانيه توفير الفرص.

2. مزايا القرض البنكي في تمويل الاستثمار:

تتمثل الفوائد القرض البنكي فيما يلي:³

- ✓ يعد الاقراض من اهم النشاطات التي تمارسها البنوك حيث تقوم بأعاده استثمار اموال المذيعين بسعر فأئده اعلى وحصول مستثمر على قرض مصرفي مهما كانت صيغته، الهدف الرئيسي منه استثماره لتنمية ثروته وتطوير مشاريعه.
- ✓ يمكن تلخيص فعاليات القرض في تمويل الاستثمار من خلال الاتي:
- ✓ تشجيع المستثمرين على الدخول في مناقصات تجاريه وصناعيه حتى مع عدم وجود راس مال كافي لذلك لان النقص يغطي من البنوك على شكل قروض.

¹ مرکان محمد البشير، بوخاري عبد الحميد، عادل رفوان، القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، مجلة إقتصاديات المال والاعمال، العدد6، الجزائر، 2018، ص429

² MAWDOO3.COM (2023.02.28), (11 :39 AM)

³ عبد الرحيم صباح، القرض البنكي كوسيلة لدعم الاستثمار في الجزائر، مجلة دفاتر السياسية والقانونية، العدد 15،

الجزائر، 2016، ص132.

الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل البنكي والاستثمار

- ✓ الاستفادة من السيولة الزائدة الناتجة عن فوائد القروض وذلك في تمويل صناعه والزراعة والقطاعات المنتجة ككل.
- ✓ المساهمة في القضاء على البطالة من خلال منح قرض لذوي الكفاءات لتجسيد مشاريعه مما ينوع من الاستثمار.
- ✓ ان الامتيازات والثقة المقدمة من البنوك تشجع الافراد على ايداع اموالهم لديها وبالتالي تفادي تكديسها في منازل او تصريفها خارج الوطن دون ان يتمكن هذا الاخير من الاستفادة منها.

الفرع الثاني: استعمال البنوك للأوراق لماليه لتحفيز الاستثمار.

تعتبر الاوراق المالية من اهم الادوات الاستثمارية نظرا لما تمتلكه من مرونة والمزايا التي تحملها وتعرف الاوراق المالية على انها ادوات الاستثمار ذات الصيغة القانونية التي تضمن لحاملها حقوق وامتيازات لتحقيق عوائد ومنافع في زمن معين تحت شروط معينة¹ وتصنف الاوراق المالية بسهولة تحويلها الى سيوله نقديه لهذا تتمتع بانخفاض المخاطر التسويقية المتعلقة بالاستثمار اي مقدار الزمن اللازم لتحويل الاوراق المالية الى نقد لكن تتعرض لمخاطر اخرى كما ان الهدف الاساسي للاستثمار في الاوراق المالية هو الربحية والسيولة ويحققها في ان واحد² وتتقسم الاوراق المالية الى نوعين رئيسيين هما الأسهم و السندات:

1. مزايا الاستثمار في الأسهم:

- تتمثل مزايا الاستثمار في الاسهم فيما يلي:³
- ✓ الاستفادة من الاقتصاد المتنامي عندما يحقق الاقتصاد نمو تزداد ارباح شركات الان النمو الاقتصادي يوفر فرص العمل مما يعني ان الاشخاص سيكون لديهم دخل.
 - ✓ أفضل طريقه لمواجهة تضخم يعني ذلك انه كلما زادت مده الاستثمار في الاسهم كان من المشجع ان تزداد العوائد على الاستثمار.
 - ✓ سهوله الشراء يمكن لاي مستثمر شراء أسهم بسهولة بعدة طرق سواء من خلال السمسار او مخطط مالي.
 - ✓ توفير السيولة يتيح سوق الاسهم المستثمرين بيع اسهمهم في اي وقت ومن ثم يمكن ان يحول المستثمر اسهمه الى اموال من في حالات الطوارئ.

¹ أريا لله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013، ص43

² صلاح الدين شريط، دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية، أطروحة دكتوراة، علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، ص57.

³ WWW.ARGAAAM.COM, (2023.03.06), (12 :01 AM)

2. مزايا الاستثمار في السندات:

تتمثل مزايا الاستثمار في السندات فيما يلي:¹

- ✓ ثبات استثماريه العائد بغض النظر عن مدى تحقيق الاريح والخسائر.
- ✓ مأمونة السداد في تاريخ الاستحقاق بأصل واصول محدد او اسم وشهره الشركة.
- ✓ فوائدها تتمتع بميزه حق استردادها من المستثمرين قبل تاريخ الاستحقاق.
- ✓ قابليه تحويلها الى أسهم عادية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

يحظى موضوع التمويل البنكي للاستثمار باهتمام واسع في النقاش الاقتصادي، فقد ركزت دراسات كثيرة على معالجة هذا الموضوع من جوانب مختلفة.

المطلب 1: الدراسات المحلية:

1. عمران نادية، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية 2014 2015، مذكرة، علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

تناولت هذه الدراسة إشكالية مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية حيث استهدفت هذه الدراسة النقاشات التي تدور في الوقت الحاضر في الدول النامية حول ضرورة تفعيل دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية وذلك بدراسة اليات التشجيع و ترقية الاستثمار واثره على التنمية الاقتصادية حيث تم من خلال ذلك التوصل الى بعض النتائج التي تمثلت في ان البنك الوطني الجزائري هو مؤسسه تمويل الفرد والاقتصاد في ان واحد وان التمويل المشاريع الاستثمارية التي تقدم في الاوقات المناسبة ترضي الزبون وتم التوصل الى نتيجة الفرضية العامة للبحث بان البنوك التجارية تساهم فعلا في تمويل مشاريع الاستثمارية وذلك من خلال خدمه العملاء من التمويلات و القروض المقدمة لهم وكذلك مواكبات التطورات التكنولوجية التي تجعل للبنك مكان راقيه التي تتماشى مع التطورات الحاصلة في الدول الكبرى .

2. عبد الرحيم صباح، القرض البنكي كوسيلة لدعم الاستثمار في الجزائر 2016، مقال،

دفاتر السياسة والقانون، العدد 15

تناولت هذه الدراسة إشكالية لجوء المستثمر الى استدانة البنكية في تمويل مشاريعه وهل ان منح هذه القروض له فعلا تداعيات ايجابية على الاستثمار في الجزائر حيث استهدفت هذه الدراسة التركيز على القرض البنكي واسباب اللجوء اليه من خلال التطرق الى اسباب منح البنوك للقروض واسباب اللجوء المستثمرين

¹ مصطفى يوسف كافي، بورصة الأوراق المالية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، 2009،

الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل البنكي والاستثمار

للقرض البنكي بالإضافة الى الوصول الى الدور الذي يلعبه القرض البنكي في تطوير الاستثمار من خلال دراسة فوائد القرض البنكي على الاستثمار مخاطر القرض البنكي على الاستثمار وانطلاقا من هذه الاهداف ومن خلال استعراضنا لاهم دور تقوم به البنوك من خلال منحها القروض للنصوص بالاستثمار فانه يمكن الخروج بالنتائج التي تمثلت في ان التحولات الكبرى في العالم ادت بالدول الى الاهتمام اكثر بالتنظيم منظوماتها المصرفية وذلك من خلال تعزيز المكان الجادة والهامة للبنوك بالإضافة الى ان لا احد ينكر دور البنك في تنميه الاقتصادية ودفع عجلة الاستثمار الاقتصادية الى الامام وهذا ما تسعى اليه الجزائر.

3. بن جواد مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة، 2022/10/13، مذكرة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية

تناول هذه الدراسة إشكالية الدور الذي تلعبه البنوك في سبيل تعزيز مساهمه الاستثمار الفلاحي في التنمية المحلية بولاية ميلة حيث استهدفت هذه الدراسة التعرف بصفه ادق على مدى كفاءه وملاءه صيغ التمويل البنكي في تمويل الاستثمار الفلاحي في الجزائر كذلك معرفه مدى مساهمه استثمار الفلاحي في التنمية الفلاحية والمحلية بولاية ميلة وتقييم البرامج التنموية او التنموية المقامة من قبل الدولة في سبيل تطوير الاستثمار الفلاحي والرفع من فعالية في التنمية الفلاحية والمحلية ومن خلال ذلك تم التوصل الى بعض النتائج التي تمثلت في ان التمويل الفلاحي يسمح بقنواته المختلفة (البنكية والغير البنكية) بتحفيز الاستثمار الفلاحي وخلق مشروعات استثماريه جديده تساهم في زياده الانتاج الفلاحي كما ان القرض الرفيق المقدم عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمدعمة كليا من قبل الدولة يلعب دور بارز في توفير التمويل المناسب لعموم المستثمرين الفلاحين في التعب الإنتاجية المختلفة بالإضافة الى ان قرض التحدي يقدم مساهمه ضعيفة في تمويل استثمار الفلاحي مقارنة بالقرض الرفيق.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.

1. جاسر محمد سعيد خليل، أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، 2004، مذكرة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا.

تناولت هذه الدراسة إشكالية دور سياسه المصاريف التجارية الائتمانية في فلسطين في تدعيم وتوجيه الاستثمارات الخاصة حيث استهدفت هذه الدراسة السياسة الائتمانية و علاقتها بالاستثمار الخاص في فلسطين وتأثيرها على مستوى تطوره اتجاهاته وبصفه اساسيه قد تناولت هذه الدراسة اثبات فرضيه تأثير السياسة الائتمانية لبنوك التجارية على الاستثمار الخاص في فلسطين وقد توصلت هذه الدراسة الى خصوصية من نتائج اهمها ان تأثير الاستثمار الخاص على التسهيلات الائتمانية هو اكثر جوهرية من تأثير التسهيلات الائتمانية على الاستثمار الخاص عند فجوه زمنية واحده بالإضافة ان الاستثمار الخاص اكثر جوهرية من التأثير الودائع عليها على الرغم من وجود تغذية مرتدة بين المتغيرين عند فجوة زمنية واحدة .

2. خالد عبد المجيد محمد تهيل، دور الجهاز المصرفي في تنمية الاستثمار الخاص دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، 2002 - 2016، مقال، مجلة البحوث المالية والتجارية العدد 03.

تناولت هذه الدراسة إشكالية مدى مساهمة التمويل المصرفي تنفيذ الاستثمار المطلوب ومدى تأثير التسهيلات المصرفية في كل من الاستثمار الخاص والتكوين الرأسمالي حيث استهدفت هذه الدراسة الوقوف على تقييم اثر التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك العاملة في مصر كمتغير تفسيري بجانب عدد من المتغيرات التي سبق وان تناولتها النظرية الاقتصادية وقد توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج تمثلت اهمها في ان زيادة الائتمان المصرفي بمقدار 5 مليار جنيه من شأنه زياده الاستثمار الخاص بنحو 8.2 مليار جنيه وذلك عند مستوى معنوية 1% بالإضافة الى ان زياده سعر الفائدة على التسهيلات المصرفية يسهل 1% من شأنه تأثير سلبا على استثمار الخاص بمقدار 27.2 مليار جنيه وذلك عند مستوى معنويا 1%.

3. هشام سالم ابو عميرة، دور البنوك التجارية في تحفيز الاستثمار، 2010 2022 مقال (دراسة مقارنة لمصر وجنوب افريقيا):

تناولت هذه الدراسة إشكالية التعرف على دور البنوك في تمويل الاستثمارات حيث انه على الرغم من أهمية البنوك في جميع المدخرات الى ان درجه تأثير هذا الدور و فاعليته في تحفيز الاستثمار تختلف حسب اساسيات النقدية حيث استهدفت هذه الدراسة التعرف على اهمية البنوك للنهوض بمعادلات الاستثمار وتقييم دور البنوك في دعم الاستثمار في مصر بالإضافة الى التعرف على دور البنوك في جنوب افريقيا في رفع معدلات الاستثمار و التعرف على اهم الدروس المستفادة من تجربة البنوك في جنوب افريقيا في تحفيز الاستثمار من خلالها تم التوصل الى نتائج التآليه المتمثلة في ارتفاع حجم الالتزامات التي تتعمد البنوك اتجاه البنك المركزي مما يؤدي الى تقليل فرصة تداول تلك الاموال وداخل الاقتصاد القومي وفرض الحصول على قروض لتمويل المشروعات بالإضافة الى ان اهم سلبيات المزاحمة عدم الاهتمام بتمويل القطاع الخاص من البنوك واستثمارها في السندات الحكومية مؤكدة المكسب.

المطلب الثالث: القيمة المضافة:

ركزنا في دراستنا على تقييم دور القطاع البنكي الجزائري في تمويل الاستثمار، وقد اختلفت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة في أنها سلطت الضوء على أهم نقاط ضعف المنظومة البنكية الجزائرية في تمويلها للاستثمار وذلك من خلال تقييم أهم المؤشرات ككفاءة القطاع البنكي الجزائري في جذب المدخرات وحركة القروض المقدمة في الجزائر بالإضافة الى واقع تنافسية البنوك الجزائرية.

الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل البنكي والاستثمار

خلاصة:

استعرضنا في هذا الفصل الإطار النظري لكل من التمويل البنكي والاستثمار، إذ تم عرض كلاً من مفهومهما بالإضافة إلى أنواعها وذلك لما تلعبه من دور كبير في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، وقد تم التطرق إلى العلاقة بين التمويل البنكي والاستثمار لما لها من إيجابيات تعود على البنك والاقتصاد ككل. من خلال الفصل الثاني سنحاول إسقاط المفاهيم في السياق الجزائري من خلال تحليل واقع التمويل البنكي للاستثمار في الجزائر.

الفصل الثاني

نظام البنك الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

تمهيد:

بعد معرفة ماهية التمويل البنكي والاستثمار والعلاقة بينهما في الفصل الأول، سيتم في الفصل الثاني اسقاط الجانب النظري على الواقع وذلك بإجراء تحليلات ودراسات لتقييم كفاءة القطاع البنكي الجزائري في تمويله للاستثمار وذلك حسب ثلاثة مباحث.

حيث تطرقنا في المبحث الأول الى تطور القطاع البنكي والمناخ الاستثماري في الجزائر أما في المبحث الثاني فتناولنا دور القطاع البنكي في تمويل الاستثمار لنختم بعد ذلك بالمبحث الثالث وهو اجراءات منح القروض الاستثمارية في الجزائر.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

المبحث الأول: تطور القطاع البنكي والمناخ الاستثماري في الجزائر.

تشهد الجزائر تطورا كبيرا وهاما في القطاع البنكي خلال السنوات الأخيرة ، حيث تم تحرير القطاع وإدخال العديد من الإصلاحات لتحسين البنية التحتية المالية و التمويلية كما تم إنشاء مؤسسات مالية جديدة، وتتميز الجزائر بوجود عدد كبير من البنوك و المؤسسات المالية حيث يبلغ عدد البنوك في الجزائر حوالي 40 بنك وتشمل البنوك العامة والخاصة و التي بدورها تقدم خدمات متنوعة للعملاء مثل الحسابات المصرفية، التمويل الشخصي ، والتمويل العقاري كما يوجد أيضا العديد من الشركات والمؤسسات الأجنبية الراغبة في الاستثمار في الجزائر وذلك نظرا للفرص الاستثمارية الواعدة في البلاد ومن خلال ذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى تطور القطاع البنكي والمناخ الاستثماري في الجزائر.

المطلب الأول: تطور القطاع البنكي في الجزائر.

شهد تطور النظام المصرفي في الجزائر عدة إصلاحات جوهرية تمثلت في مرحلة تكوين النظام المصرفي (1962-1988)، تعديلات وإصلاحات ما قبل قانون النقد والقرض وإصلاحات ما بعد قانون النقد والقرض.

الفرع الأول: مرحلة تكوين النظام المصرفي في فترة ما بعد الاستقلال.

غداة الاستقلال كان بالجزائر ما يقارب 20 بنكا، ففي الخمس سنوات الأولى للاستقلال كانت البنوك مهتمة بمصالح الاستعمار وقروضها كانت محدد فقط بالقروض قصيرة الأجل وبتحويلات الأموال، مما انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني، مما استلزم من سلطات البلاد الوعي بضرورة إنقاذ الوضع، فتمت إعادة تنظيم النظام المصرفي و المالي و ذلك على عدة مراحل ففي 20 أوت 1962 تم فصل الخزينة العامة الجزائرية عن الخزينة الفرنسية وفي 13 ديسمبر 1963 تم إنشاء البنك المركزي الجزائري وذلك بموجب القانون (62-144) ويعد أول مؤسسة نقدية في الجزائر بعد الاستقلال وحسب قانون تأسيسه فإن البنك المركزي هو بنك البنوك وهو المسؤول عن السياسة النقدية و الإقراضية كما يعتبر بنك الدولة وهذا ما يحتم عليه أن يقدم لها التسهيلات

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

من خلال إعطاء تسهيلات للخرينة و إعادة خصم سندات مكفولة من طرفها و رغم أن النصوص وضحت هذه المسؤوليات إلا أن الوقائع أثبتت عدم فعاليات سلطة البنك المركزي.¹

كما تم تعزيز السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية في 10 أبريل 1944 تحت اسم الدينار الجزائري وهي مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي في ذلك الوقت، وقد وضعت هذه العملية حد لتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، كما تم إنشاء الخزينة الجزائرية في أوت 1962 بعزلها عن الخزينة الفرنسية والتي أخذت على عاتقها الأنشطة التقليدية لوظيفة الخزينة، مع منحها امتيازات هامة تتجسد في منح قروض للاستثمارات للقطاع الاقتصادي، وكذا قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا.²

وقد ظل النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 1966 نظاما ليبييراليا يتكون من مجموعة كبيرة من البنوك الأجنبية يتجاوز عددها العشرين و كان التوجه العام لهذه البنوك التي تمتلك سيولة هامة يميل نحو رفض تمويل استثمارات القطاع العام بحجة غياب القواعد التقليدية للعمل المصرفي مثل الأمن و القدرة على الوفاء مما اضطر الخزينة العمومية الجزائرية أن تقوم بدور الممول للاقتصاد الوطني التي كان بدوره مجبرا على الدخول في علاقة مباشرة لتمويل النشاط الفلاحي في الفترة ما بين 1963-1967 و النتيجة كانت ازدواجية النظام المصرفي الأول قائم على أساس ليبييرالي والثاني على أساس اشتراكي تسيطر عليه الدولة.³

-بنية القطاع المصرفي في هذه المرحلة:

- تكون القطاع المصرفي في هذه الفترة من بنك الجزائر و البنوك التجارية و البنوك الشعبية و هيكل خاصة بالقرض الفلاحي وصندوق المعدات والتنمية الجزائرية (CEDA) كما أن أغلبية البنوك التي كانت موجودة في الجزائر تتكون من هيكل البنوك الرئيسية الفرنسية ومن أجل عملية التنمية الوطنية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويل الاستثمار ثم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) في 07 ماي 1963 الذي تحول فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية

¹- حورية حماني ، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، رسالة ماجستير ، علوم إقتصادية، جامعة المنتوري قسنطينة ،قسنطينة، الجزائري.

²- نايلي إلهام، نموشي زهية ، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على مواكبة تغيرات البيئة المصرفية الدولية، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، العدد 01، الجزائر، 2020، ص168.

³- بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثره على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، إصلاح إقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص 80.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

(BAD) وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج و المخفضات الخاصة بالاستثمارات، وتغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني كما تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP) بموجب القانون 64-227 في أوت 1964 و من مهامه تجميع ادخارات العائلات و تمويل احتياجاتهم للسلع المعمرة وخاصة السكن و الذي تحول فيما بعد إلى بنك متخصص في تمويل السكن، بعدها تم تأميم البنوك الأجنبية ابتداءك من سنة 1966 حيث نتج عن ذلك ميلاد 3 بنوك تجارية سميت بنوك أولية BNA. CPA. BEA وهي التي كانت نشطة في تلك الفترة.¹

الفرع الثاني: أهم الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري (ما قبل قانون النقد والقرض).

1- الإصلاح المالي سنة 1970 :

من أجل تكريس شروط تحقيق التخطيط المالي ومن أجل مراقبة دقيقة للتدفقات النقدية ادالت السلطات الجزائرية ابتداءك من 1970 البنوك لتسيير ومراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية وهذا ما أدى إلى ضرورة إعادة تنظيم كل الهياكل المالية للدولة وفي هذا الإطار تم اتخاذ عدة إجراءات نوجزها فيما يلي:²

- تنظيم إجراءات السحب على المكشوف للمؤسسات العمومية في إطار تمويل الاستقلال.
- تعريف نمط تمويل استثمارات المؤسسات العمومية.
- تعزيز دور المنشآت المالية في تعبئة الادخار الوطني.
- التوطين الإجباري للمؤسسات العمومية في مختلف البنوك، وتعريف أنماط التسوية.
- تحديد معدلات الفائدة على مستوى مركزي وهذا بعد إخطار المجلس الوطني للقرض، أن إصلاح 1970 يسمح للقطاع البنكي بالتحكم أكثر مما مضى في مجموع التدفقات النقدية التي تمر به.

¹- نايلي إلهام، نموشي زهية، مرجع سابق، ص168.

²- حورية حمي، مرجع سابق ، ص14

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

ومن خلال المادة 07 لقانون المالية لسنة 1971، تم تحديد طرق تمويل الاستثمارات العمومية والمتمثلة فيما يلي:¹

-قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.

- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف المؤسسات المالية الخاصة مثل البنك الجزائري للتنمية.

- التمويل عن طريق القروض الخارجية وذلك من خلال تصريح مسبق من وزارة المالية.

- يتم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام هذه المؤسسات بتوطين كل عماليتها في بنك واحد وكذلك إرغامها بفتح حساب (الاستغلال والاستثمار).

- تحديد معدلات الفائدة بطريقة مركزية و إدارية.

- دعم المؤسسات العمومية التي تواجه عجز في التسيير وإقرار التخصيص القطاعي للبنوك.

2- الإصلاح النقدي لسنة 1986:

إن جميع الإصلاحات التي كانت قبل هذا العام أثبتت عدم جدواها ونتيجة للأزمة المزدوجة التي عاشها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات بسبب انخفاض أسعار البترول وانخفاض سعر صرف الدولار، أصبح إصلاح النظام المصرفي حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو المهام المنوطة به وذلك بإدخال تعديلات وتغييرات جوهرية مما دفع إلى ضرورة تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وأدى إلى ظهور إصلاحات 1986 وذلك بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19/08/1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض 16 وتتمثل أهم مبادئه في:

-استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية ودوره كبنك البنوك فيما يتعلق بتطبيق السياسة النقدية بمختلف أدواتها بما فيها تحديد سقف إعادة الخصم لتوجيه السياسة الإقراضية المتبعة من قبل البنوك.¹

¹ - المادة 07 من الأمر رقم 93/70 المؤرخ في 31 ديسمبر 1970، المتضمن لقانون المالية لسنة 1971، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 109، ص1691.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

-إدخال تغيير جذري على الوظيفة المصرفية بحيث أصبحت القروض أداة فعالة لتنظيم الاقتصاد كما نص القانون على متابعة القروض الممنوحة لضمان استخدامها والتقليل من خطر استردادها، بالإضافة إلى ضرورة تحديد القروض الممنوحة للخرينة تبعا للمخطط الوطني للقرض.²

3- قانون استقلالية البنوك لسنة 1988:

وقد جاء هذا القانون لمتابعة ما جاء به الإصلاح النقدي لسنة 1986 مع تغيير في النظام القانوني الجديد وخاصة 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 الذي ينص على اعتبار مؤسسات القرض (البنوك) كمؤسسات عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وبالتالي إعطاء استقلالية أكبر للبنوك في مجال التسيير.³

الفرع الثالث: الإصلاحات المصرفية بعد قانون القرض والنقد (ما بعد 1990).

1- المنظومة البنكية في ظل قانون القرض و النقد رقم 10/90 :

إن إصدار القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض، يمثل منعطفًا حاسمًا فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام التمويل القائم على المديونية و التضخم، حيث وضع قانون النقد و القرض النظام البنكي على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط مهمة الوساطة المالية و إبراز الدور الأساسي للنقد و السياسية النقدية و نتج عنه تأسيس نظام بنكي ذو مستويين، و أعيد للبنك المركزي كل الإصلاحات في عملية تسيير النقد و الائتمان في ظل استقلالية واسعة، ووصف البنوك التجارية بأنها أعوان اقتصادية، و من أهم النقاط التي تضمنها قانون القرض و النقد هو إحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة البنكية و بين

¹ - الرئيس مبروك، واقع تحديات الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية، الجزائر ، ص226-227.

² - عبود عبد المجيد بلحاج فراحي، الإصلاح النقدي في الجزائر ومقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 03، الجزائر، 2017، ص61.

³ - عبود عبد المجيد ، بلحاج فراحي، مرجع سابق ، ص61.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

المؤسسات الاقتصادية حيث أصبحت البنوك تتمتع بدور مهم في الوساطة للحالة سواء من خلال جمع الودائع و تعبئتها، أو في مجال منح القروض.¹

2- الإصلاحات المصرفية في ظل برنامج التعديل الهيكلي :

لم تكن التدابير المالية المعتمدة سابقا كافية لجعل القطاع المالي و المصرفي يتماشى مع متطلبات السوق في هذا المجال، حيث كان من الضروري تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزانة العامة إلى المؤسسات العامة إلى نظام يلعب دورا نشطا في تعبئة الموارد و تخصيصها و ذلك باستخدام أدوات السياسة القائمة على اعتبارات السوق، وفي هذا الإطار لجأت الجزائر إبتداء من سنة 1994 بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي إلى تبني مجموعة إصلاحات في إطار برنامج يهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري و تصحيح الاختلالات من أجل التحول إلى اقتصاد السوق.

أنا بالنسبة لإعادة رسمة البنوك التجارية فابتداء من 1994 طلب من جميع البنوك التقدم من جديد لبنك الجزائر للحصول على ترخيص لمزاولة العمل المصرفي كما تمثلت إعادة رسمة البنوك بعد إجراء عمليات التحقيق بالتعاون مع البنك الدولي وذلك على أساس نسبة الحد الأدنى لرأس المال إلى الأصول المرجحة بمخاطر بلغت نسبته 5% سنة 1996.²

3- أهم التعديلات التي أعقبت قانون النقد و القرض و أثرها على النظام البنكي :

طرأت عدة تعديلات على قانون النقد و القرض منذ صدوره سنة 1999 نتطرق فيما يلي³ إلى أهمها:

¹ - زواوي فضيلة، شبري معمر سعاد، قرتلي محمد، أثر تعديلات قانون النقد و القرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة من 2017/1990، مجلة البحوث و للدراسات التجارية ، العدد 01، الجزائر، 2021، ص76.

² - بهنات العباس، بن أحمد لخضر، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 11/03 المتعلق بالنقد و القرض و التحديات الراهنة له، الجزائر، ص36-37.

³ - زواوي فضيلة، شبري معمر سعاد، قرتلي محمد، مرجع سابق، ص81.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

-التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2011:

وتتمثل أهم هذه التعديلات فيما يلي:

يعتبر الأمر 01/01 الصادر في 27/02/2001 للقانون 10/90 حيث مس الأمر الرئاسي الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر فقط دون المساس بمضمون القانون، حيث أصبح يتولى تسيير بنك الجزائر وإدارته محافظ البنك المركزي، ثلاثة نواب لهذا الأخير، مجلس الإدارة ومراقبات وأهم تعديل كان الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.

وبحسب المادة (06) من الأمر 01/01 فإن مجلس إدارة بنك الجزائر يتكون من:

-محافظ رئيسا

-موظفين ساميين يعينون بمرسوم صادر عن رئيس الحكومة.

أما مجلس النقد والقرض فيتكون بموجب الأمر 01/01 من:

-أعضاء من مجلس إدارة بنك الجزائر .

-ثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل النقدية والاقتصادية، مما أصبح عدد أعضاء مجلس النقد والقرض 10 بعدما كانوا 71 فقط وتتمثل صلاحيته فيما يلي:

-للمحافظ صلاحيات استدعاء المجلس ورئاسته.

-تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات.

-لا يحق لأي عضو في المجلس أن يعوض من يمثله في اجتماعات المجلس.

-التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2003:

اعتمد عبر الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 و بموجبه تم إلغاء قانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض الصادر في 14 أبريل 1990 حيث شهدت حرية أكبر عبر تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحيته وفصل إدارة البنك عن مجلس النقد و القرض و تتوسع صلاحيات مجلس النقد و القرض في إدارة السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، فضلا عن منح استقلالية أكبر للجنة المصرفية، بإضافة أمانة عامة خاصة بها و إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر و وزارة المالية لتسيير الأرصدة الخارجية و المديونية وتحديد شروط و مقاييس اعتماد البنوك و

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

مسيرتها والعقوبات الجزائرية التي يتعرض لها مرتكبي المخالفات، بالإضافة إلى تعزيز صلاحيات جمعية البنوك والمؤسسات المالية وكذا اعتماد القانون الأساسي لهذه الجمعية من بنك الجزائر.¹

أهداف الأمر 11/03:

تمثلت أهم أهداف هذا الأمر فيما يلي:²

-الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض.

-توسيع صلاحية مجلس النقد والقرض.

-تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية.

-تدعيم التعاون بين بنك الجزائر والحكومة في الميدان.

-توفير الحماية اللازمة للبنوك بالإضافة إلى ادخارات الجمهور.

-تدعيم وتوفير شروط تسيير مركزية المخاطر.

-التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2010:

وقد برز هذا التعديل عقب الأزمة المالية التي اندلعت في الولايات المتحدة الامريكية صائفة 2007 من أجل تعزيز صلاية النظام البنكي الوطني لحمايته من جميع الأخطار المحتملة، فقد حاول التعديل الذي أدخل على قانون النقد والقرض في سنة 2010 (الأمر 04/10 الصادر في 26 أوت 2010) تعزيز وسائل البنوك في مواجهة المخاطر عبر تقوية أنظمة رقابتها الداخلية، فقد نص التعديل الذي أدخل على نص المادة 97 التزام على البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز فعّال للرقابة الداخلية يتمثل الهدف من ورائه في:³

-التحكم الفعال في أنشطتها والاستعمال الأمثل لمواردها.

¹ - Putics-dz.co (AR), 11/05/2023, 11:50 AM

² - بهنات العباس، بن أحمد لخضر، مرجع سابق ، ص39.

³ - زاوي فضيلة، شبري معمر سعاد، قرتلي محمد، مرجع سابق ، ص84.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

-ضمان السير الحسن للعمليات الداخلية لا سيما تلك التي تساهم في حماية أصولها وضمان شفافية عملياتها وترك أثرها.

-ضمان موثوقية المعلومات المالية.

-التكفل الملئ بجميع المخاطر، بما في ذلك المخاطر العملية.

كما نص التعديل الذي أدخل على نفس هذه المادة على ضرورة قيام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز للرقابة الفعالة على المطابقة.

-بالإضافة إلى ذلك فإن تعديل 2010 حمل ضرورة أن تتم المساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري وجوبا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المثيرة إضافة إلى امتلاك الدولة سهم خاص في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات الرؤوس الخاصة.

-التعديلات الصادرة عن قانون النقد والقرض في سنة 2017:

وتمثلت هذه التعديلات في:¹

بعد انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية، شهدت الجزائر تراجع في إيراداتها لتمويل الموازنة العامة والتي تعتمد أساسا على المحروقات.

لجأت الجزائر إلى سياسة التسيير الكمي، والتي تسمح بخلق كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي من أجل تمويل الموازنة العامة للجزائر، وهذا من خلال إصدار قانون النقد والقرض 10/17 المؤرخ في 2017/10/11 والذي يحتوي على مادة وحيدة وهي المادة 45، والتي تنص على أن يقوم البنك المركزي بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها الخزينة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

-تغطية احتياجات تمويل الخزينة.

-تمويل الدين العمومي الداخلي.

-تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

¹ - زواوي فضيلة، شبري معمر سعاد، قرتلي محمد، مرجع سابق، ص 85.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

-أثر تعديلات قانون النقد والقرض على إعادة هيكلة النظام المصرفي الجزائري:

لقد كان لصدور قانون النقد والقرض دورا بارزا في إعادة تشكيل وهيكله الجهاز المصرفي الجزائري في شكله الحالي إذ أصبح يتكون من ثلاث قطاعات رئيسية وهي البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب التمثيل وهي كالاتي¹: (الهيكله الحالية للنظام المصرفي الجزائري).

-بنك الجزائر: وهو يمثل قمة الهيكل المصرفي:

جدول رقم (01): البنية الحالية للنظام المصرفي الجزائري:

بنوك عامة	بنوك خاصة	مؤسسات مالية	مكاتب التمثيل
-البنك الخارجي الجزائري BEA	-بنك البركة الجزائري	-صندوق التعاون	-البنك العربي
-البنك الوطني الجزائري BNA	-المؤسسة المصرفية العربية الجزائرية ABS	-شركة الاستثمار المالي والمشاركة	البريطاني التجاري
-بنك الفلاحة والتنمية الريفي BADE	-نتكيس الجزائر	-شركة إعادة تمويل الرهن العقاري	-اتحاد البنوك العربية والفرنسية
-بنك التنمية المحلية BDL	-سويتي جنرال الجزائر	-شركة العرب لتأجير ALC	-البنك الخارجي سائدي الإسباني
-القرض النقدي الجزائري CDA	-سيتي بنك الجزائر	-المغرب لتأجير الجزائر MLA	-MONTE, DEI, PASCHI, PLISIENA.
-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP	-بنك باريا	-الشركة الوطنية لتأجير SNL	-ESPAGNE, CAIXABANK.
	-بتلاتريش الجزائر TBA	-إيجار الجزائر ILA	
	-بنك الخليج الجزائر	-الجزائر إيجار EDI	
	-بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر	-صندوق الاستثمار الوطني	
	-فرنسا بنك الجزائر		
	-مجموعة القرض الفلاحي والاستثمار بنك الجزائر		
	-بنك السلاح الجزائر		
	-H.S.B.C الجزائر		

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على خليفة عزي واخرون، واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد والقرض، ص314.

¹ - خليفة عزي، زكرياء مسعودي، رياض زلاتي، واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد و القرض ، مجلة التنمية و الإستشراف للبحوث و الدراسات، العدد 02، الجزائر ، 2021، ص314.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

المطلب الثاني: المناخ الاستثماري في الجزائر.

تتمتع الجزائر بفرص استثمارية متنوعة في العديد من المجالات مثل النفط والغاز، الطاقة المتجددة، البنية التحتية وقطاع السياحة لكن على الرغم من ذلك فإنها تواجه العديد من التحديات والمعوقات في هذا المجال.

الفرع الأول: مقومات المناخ الاستثماري في الجزائر.

تتمتع الجزائر بمقومات استثمارية هامة تتمثل فيما يلي:

أ-سياسيا: يعتبر العامل السياسي أكثر العوامل أهمية في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية حيث أن عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل مخاطر عدة في عملية الاستثمار منها التأميم والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وبالنسبة للجزائر وحسب تقرير عدة هيئات دولية فإن درجة العنف السياسي لا تزال تتراجع خاصة منذ انتخابات 2004، والمقاربة العسكرية، ومخطط المصالحة الوطنية قد أعطت نتائج معتبرة مما أدى إلى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.¹

ب- الإطار التشريعي: من أجل مسايرة الجزائر للتطورات التي حدثت في الاقتصاد قامت بفتح الباب أمام المستثمرين الأجانب وذلك بإصدار العديد من النصوص التشريعية التي دعمت ذلك:

***قانون النقد و القرض:** على الرغم من أن قانون 10/90 سعى إلى تفعيل السياسة النقدية إلا أنه في نفس الوقت أكدت على مجموعة من الشروط و التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر و تتمثل في حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسبة محددة و إقرار إمكانية تحويل الأرباح و إعادة تحويل رأس المال و أخيرا التخلي نهائيا عن التمييز بين المقيمين و غير المقيمين و القطاع الخاص و العام و بهذا فقد أكد على مبدأ المساواة بين مختلف المستثمرين.²

¹ - صبيحي شهناز، مناخ الإستثمار في الجزائر، الجزائر، ص 180.

² - حشروف فاطمة الزهراء، بيطي وحيدة، واقع مناخ الإستثمار في الجزائر بين المؤهلات و المعوقات ، مجلة الإقتصاد الصناعي ، العدد 14، الجزائر ، 2018 ، ص03-04.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

*الأمر 03/01 لعام 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات: بعد فشل المرسوم التشريعي 12/93 في تحقيق الاهداف المطلوبة منه أدى الأمر إلى توسيع مجال الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي إلى بعض القطاعات التي كانت حكرا على الدولة، وإلى تنظيم الإطار القانوني للخصوصية حيث تم الاعتراف بحرية الاستثمار في الأنشطة التي لم يسبق لها أن أصدرت بشأنها قوانين من قبل أو بين المستثمرين المحليين و الأجانب و إلغاء التمييز بين القطاع العام و الخاص كما تضمنت تسهيلات و مزايا هامة و محددة و تنقسم إلى مزايا في إطار النظام العام كتلك الخاصة بالإعفاءات الجمركية.¹

ج- الاستقرار الاقتصادي:

إن وجود بيئة اقتصادية مرحة بالاستثمار و تمتعها بالاستقرار و الثبات من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، لأنها تعطي انطبعا جيدا لكل مستثمر سواء محليا كان أو أجنبيا فالبنية الاقتصادية الجاذبة هي التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة ويقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات و معدلات متدنية للتضخم و سعر الصرف وبنية سياسية و مؤسسية مستقرة و شفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي و التجاري و الاستثماري، بالإضافة إلى اهتمامها بتحرير الاقتصاد و الانفتاح على العالم الخارجي.²

الفرع الثاني: فرص ومجالات الاستثمار في الجزائر.

وتتمثل هذه الفرص في الموارد التالية:³

*القطاع الصناعي : يتميز القطاع الصناعي في الجزائر بتنوعه ووفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد من صناعات كيميائية، معدنية، ويتفرع القطاع الصناعي في الجزائر إلى 13 فرع استراتيجي من صناعة الحديد و التعدين، الأجهزة الكهرو منزلية، الكيمياء الصناعية، قطاع السيارات و غيرها.

¹ - صبيحي شهناز، مناخ الإستثمار في الجزائر، الجزائر، ص 182-1981.

² - خياري زهية، مناخ الإستثمار في الجزائر بين تقييمات التقارير الدولية للجهود المبذولة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، العدد02، الجزائر، 2019، ص291.

³ - الطيف عبد الكريم، كوراد فطيمة، تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الواقع و التحديات، مجلد الإيداع ، العدد 01، الجزائر ، 2019، ص146-147-148.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

***القطاع الزراعي**: للزراعة في الجزائر مركزا مهما في تحقيق التنمية المحلية وتطوير الاقتصاد فهي تمثل مهما يساهم في خلق القيمة المضافة و تقليل مستوى البطالة وتحقيق الوفرة من السلع الغذائية و الزراعية لامتلاكها أرضا زراعية خصبة حيث تقدر الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر بنحو 3.1% وتسعى السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي وهذا بتشجيع نقل المعارف و الخبرات وفتح الفرص أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

***القطاع السياحي**: تتميز الجزائر بمناطق سياحية تؤهلها لأن تكون من بين الدول الجاذبة للسياح وتسعى الحكومة الجزائرية إلى جذب الاستثمار الأجنبي للنهوض بهذا القطاع في ظل عجز القطاع العام والاستثمار المحلي.

***الطاقات المتجددة**: عملت الجزائر على تنويع مصادر لديها لتحقيق من اعتمادها على الطاقة الأحفورية و للحفاظ عليها للأجيال اللاحقة، وقامت بإنشاء العديد من المشاريع لتطوير الطاقات المتجددة و فتحت الأبواب أمام المستثمرين المحليين و الأجانب لتحقيق هذه المشاريع التي تستسمح للوصول في آفاق 2030 إلى تحقيق 22000 ميغاواط وبحصصة 27% من الحصيلة الوطنية للإنتاج و الكهرباء.

***قطاع الإعلام والاتصال**: اهتمت الجزائر بتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال وجعلها من أولويات سياسة التنمية الاقتصادية وتم ترتيبها من طرف الهيئة الدولية للاتصالات ضمن البلدان الذين أنجزوا تقدما محرزا في هذا المجال ومن بين هذه الإنجازات وصلة الألياف البصرية بين الجزائر (عين زام، البحرية وهران، فالنسيا).

***قطاع الأشغال العمومية**: يعتبر هذا القطاع محرك أساسي للنمو الاقتصادي من خلال توفير فرص الشغل، وتنشيط باقي القطاعات الأخرى، ومن خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، قامت الجزائر بتطوير الهياكل القاعدية من خلال بعث واستكمال المشاريع الضخمة مثل الطريق السيار شرق غرب والطريق العابر للصحراء، وإطلاق مشاريع سكنية ضخمة مثل مشروع 2001/2002، 2013 الذي فتح المجال لفتح فرص استثمار كبيرة أمام الشركات الأجنبية.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

***حجم السوق:** يبلغ سكان الجزائر أكثر من 40 مليون نسمة وهي تستورد العديد من الموارد المصنعة للاستهلاك والتجهيز، أما نصيب الفرد من الناتج الإجمالي يقدر ب 4846.4 سنة 2016.

الفرع الثالث: واقع مناخ الاستثمار في الجزائر.

يمكن تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال المؤشرات التالية:

1- مؤشر سهولة الأعمال في الجزائر:

مؤشر سهولة الأعمال هو مقياس يستخدم لتقييم البيئة التجارية والقدرة على إجراء الأعمال التجارية بسهولة في دولة معينة بالإضافة لمعرفة مناخ استثمار أي دولة.

جدول رقم (02) يمثل مؤشر ممارسة الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2016-2020.

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب	163	156	166	157	157
المؤشر	45.72	47.76	46.71	49.65	48.6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير البنك الدولية للفترة من 2016-2020

(WORLD BANK GROUP, 2016-2020)

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن تصنيف الجزائر يبقى يتراوح في المراتب الاخيرة بين المرتبة 156 و 166 من بين 190 دولة خلال الفترة من 2016 إلى 2020 حيث سجلت أفضل ترتيب لها عام 2017 بتصنيف 156 في حين تراجعت ب 10 مرات كاملة عام 2018 بتصنيف 166 و احتلت المرتبة 157 في عامي 2019 و 2020 ووفقا لهذا التصنيف فإن مناخ الأعمال في الجزائر يتميز بدرجة عالية من الصعوبة، أما قيمة الأداء للمؤشر الذي يقيم من (0-120) فقد عرف المتدبدب حيث حصلت على أفضل أداء 49.65 في عام 2016 هو أضعف أداء خلال الفترة في حين حصلت على أفضل أداء 49.65 في عام 2018 لكن أداها يبقى دون الوسط مما يؤكد أن الجزائر تصنف ضمن الدول التي تعاني من صعوبة في ممارسة الأعمال وذلك راجع لعدة عوامل أهمها، البيروقراطية و الإجراءات الإدارية المعقدة التي ينتج عنها تأخيرات في منع الموافقات و التراخيص للمستثمرين بالإضافة إلى الفساد الكبير الذي يجعل المستثمرين يلجون إلى الرشوة أو الوساطة لتسهيل العمليات التجارية و الحصول على

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

التراخيص و الامتيازات كذلك الضعف في البنية التحتية الأساسية مثل الطرق و الموانئ و الاتصالات، إضافة إلى الصعوبات المتعلقة بالتمويل.

جدول رقم (03): مؤشر النشاط في الجزائر خلال الفترة 2016-2020.

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب (من 190 دولة)	145	142	145	150	152
المؤشر (0-100)	76.08	77.54	77.54	78.07	78.0
الإجراءات (عدد)	12	12	12	12	12
الوقت (الأيام)	20	20	20	17.5	18
التكلفة (% من رأس المال)	10.9	11.1	11.0	11.8	11.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير البنك الدولية للفترة من 2016-2020

(WORLD BANK GROUP, 2016-2020)

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن الجزائر سجلت رتب متأخرة في الترتيب العالمي حيث تقدمت في 2017 إلى المرتبة 142 بعدما كانت في المرتبة 145 في سنة 2016 ثم عادت لتسجل تراجع مستمر في الرتبة من 145 في 2018 إلى 152 في 2020 أما بالنسبة لتقييم آدا المؤشر الذي يقيم (0-100) فقد حصلت الجزائر على تغطية 76.08 في 2016، قد عرف ارتفاع طفيف إلى 77.54 في عامي 2017 و 2018 و وصل إلى 78 في سنتي 2019/2020، حيث نلاحظ أن عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل شركة أو مؤسسة في الجزائر تتطلب 12 إجراء و قد ظل ثابتا في هذه الفترة أما بالنسبة للمدة المستغرقة فقد شهدت انخفاض من 20 يوم في الفترة 2016-2018 إلى 17.5 في سنة 2019 ثم 18 في 2020 أما تكلفة

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

إنجاز مدة الإجراءات و التي تمثل نسبة من رأس المال فقد عرفت ارتفاعا مستمرا من 10.9 في 2016 إلى 11.8 في 2019 لتشهد بعد ذلك انخفاضا طفيفا يقدر ب 11.3 في 2020 وهذا ما يؤكد انا صعوبة مناخ الأعمال في الجزائر للمستثمرين وذلك لكثافة الإجراءات و التأخر في منح التراخيص لمزاولة النشاط بسرعة و ارتفاع النسبة المئوية لتكلفة رأس المال لبدء النشاط.

2-تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

من أجل التأكد من المناخ الاستثماري في الجزائر يجب قياس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة من 2011-2021.

جدول رقم (04): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة (2011-2021)
الوحدة: تريليون دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
صافي التدفقات الواردة	2.37	2.06	2.18	1.94	2.76	2.73	2.19	942.62 مليار	1.70	1.24	2.20

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير البنك الدولية للفترة من 2011-2021

(WORLD BANK GROUP, 2011-2020)

يتضح من خلال الجدول (04) في فترة (2011-2021) أن صافي التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تعد متواضعة جدا مقارنة مع المستوى العالمي ففي 2011 كان يقدر ب 2.37 تريليون دولار ثم انخفض سنة 2012 إلى 2.06 تريليون دولار ليعاود الارتفاع قليلا مقارنة بسنة 2012 بمقدار 2.18 تريليون لكنه منخفض مقارنة بسنة 2011 مما يؤكد أنه في انخفاض مستمر في سنة 2014 وصل إلى قيمة 1.94 تريليون دولار وهو أضعف رقم وصلت له الجزائر منذ 2011، يعود هذا التراجع أساسا الى انهيار أسعار النفط في تلك الفترة فيما أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، فقد أثر هذا التراجع على القدرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة مما أثر سلبا على ثقة المستثمرين الأجانب ، في سنتي 2015 و 2016،

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

عادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإنعاش حيث سجلت الجزائر سنة 2015 أعلى رقم لها قدر ب 2.76 تريليون دولار و 2.73 تريليون دولار سنة 2016، يعود هذا الإنعاش إلى تحسن أسعار النفط في هذه الفترة و الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في هذه الفترة وسعيها إلى تنويع اقتصادها و التحول من الاعتماد على النفط إلى قطاعات أخرى مثل الصناعة و الزراعة، ليعود الانخفاض من سنة 2017 إلى سنة 2020 و كان أضعف رقم للجزائر من فترة كبيرة سنة 2018 قدر ب 942.64 مليار وهو رقم منخفض جدا، كان السبب وراء هذا الانخفاض استمرار تراجع أسعار النفط منذ سنة 2017 و القيود السياسية الصعبة التي فرضتها الجزائر على الاستثمار الأجنبي أما التراجع في سنتي 2019 و 2020 كان بسبب جائحة فيروس كورونا و تداعيتها الاقتصادية على العالم ككل، 2021 كان عام عودة الإنعاش قليلا بعد فترة صعبة حيث قدر تدفق الاستثمار الأجنبي ب 2.20 تريليون دولار و ذلك كان بسبب اتخاذ الحكومة الجزائرية للتدابير اللازمة للتصدي للتحديات الاقتصادية أهمها كان تحسين البيئة الاستثمارية و التحول الرقمي و التكنولوجي.

3- تطور المشاريع الاستثمارية في الجزائر :

من أجل تقييم واقع مناخ الاستثمار في الجزائر لا بد من معرفة عدد وحجم المشاريع الاستثمارية المنجزة في الجزائر من قبل الدول المستثمرة في هذا البلد وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (05): تطور المشاريع الاستثمارية في الجزائر.

السنة	عدد المشاريع	عدد الشركات
2011	27	24
2012	18	17
2013	16	12
2014	13	13
2016-2015	13	13
2018-2017	18	17
2020-2019	6	6
2021	9	7

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعدة أعوام.

من خلال الجدول رقم (05) في الفترة 2011-2021 نلاحظ التراجع التدريجي لعدد المشاريع المنجزة و الشركات المستثمرة في الجزائر حيث نرى أن سنة 2011 كانت عدد المشاريع المنجزة في الجزائر تقدر ب 27 مشروع تشرف عليها 24 شركة ثم بدأت بالانخفاض تدريجيا حتي وصلت سنة 2016 إلى 13 مشروع و 13 شركة، وهو رقم منخفض جدا بالمقارنة مع بقية الدول في سنتي 2017 و 2018، ارتفع عدد المشاريع بشكل طفيف حيث وصلت إلى 18 مشروع و 17 شركة لتشهد الجزائر بعدها أكبر انخفاض في عدد المشاريع قدر ب 6 مشاريع سنتي 2019 و 2020 و 9 مشاريع سنة 2021 تشرف عليها 6 شركات و 7 على الترتيب، هذا الانخفاض التدريجي في عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة في الجزائر راجع إلى عدة عوامل سادت في البلاد أو العالم في هذه الفترة، من أهمها تقلبات أسعار السلع الأساسية بالخصوص النفط بسبب الصدمة البترولية لعام 2014.

تأثرت الجزائر بقوة في هذا القطاع لأنها دولة يعتمد اقتصادها على قطاع المحروقات بصفة كبرى، بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية العالمية والتحديات السياسية والقانونية، التحديات البيروقراطية وعدم قدرة البلاد على توفير بيئة استثمارية ملائمة.

أما في سنتي 2020 و 2021 فقد عرفت انخفاضا كبيرا وكان ذلك بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا وتداعيتها الاقتصادية على العالم ككل، وهذا ما يؤكد اننا أن مناخ الاستثمار في الجزائر يتميز بصعوبة ومعوقات كبيرة.

الفرع الرابع: معوقات مناخ الاستثمار في الجزائر.

تتلخص أهم وأبرز المعوقات التي تعترض الاستثمار المحلي والأجنبي في عدد من الصعوبات مقارنة بقدرات السوق الجزائري وتتمثل في:¹

1- البيروقراطية: حسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تم وصف الإجراءات الإدارية في الجزائر بالرادعة حيث تعم البيروقراطية في كل دواليب الإدارة، فالمستثمر الأجنبي يواجه العديد من التعقيدات، خاصة ما تعلق بالتأخير المسجل في المراحل الأولى لإنجاز المشروع من

¹ - صبيحي شهناز، مرجع سابق ، ص 201-202.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

الحصول على التراخيص الضرورية، استيراد، معدات الإنتاج، الوصول إلى الخدمات العمومية كالكهرباء والماء...إلخ.

2- الفساد : يعتبر ثالث أكبر عقبات الاستثمار و نتيجة حتمية و منطقية لتفشي البيروقراطية و ما ينجز عنها من كثرة الإجراءات و عدم وضوح اللوائح و التنظيمات الإدارية، ذلك أن المستثمر غالبا ما يكون مجبرا أمام هذا الوضع لدفع الرشاوي للموظفين الإداريين لاقتصار الوقت وتسوية المعاملات.

3-الاقتصاد الموازي : عانى الاقتصاد الجزائري في مختلف مراحل تطوره من تفشي الاقتصاد غير الرسمي و العديد من مجالات النشاط الاقتصادي ، مما ترتب عن ذلك ضعف دور الدولة الاقتصادي وانخفاض نسب التشغيل و تدني مداخيل الأفراد مما أدى إلى ظهور ممارسات مهدت لإقامة وانتشار القطاع غير الرسمي في البلاد.

4- نقص تأهيل الموارد البشرية : يعتبر عامل نقص تأهيل الموارد البشرية رابع أهم العوائق أمام الاستثمار في الجزائر ، وذلك حسب تقرير التنافسية العالمية فبالرغم من تخصيص الجزائر نسبة عالية من مداخيلها لقطاع التعليم و التكوين و إتاحة التعليم المجاني في جميع الأطوار، إلا أن سوق العمل في الجزائر يعاني من نقص في العمالة الفنية اللازمة لإنجاز العديد من الاستثمارات.

بالإضافة إلى تلك العوائق هناك عدة عوامل أخرى وهي: أزمة العقار الصناعي وصعوبة الحصول عليه، ارتفاع تكلفة الإنتاج مقارنة بالاستيراد، عدم وجود مناطق حرة في الجزائر، بطء الإجراءات الجمركية.

ويعد الحصول على التمويل أكبر عائق يواجه الاستثمار في الجزائر، حيث تم ترتيب الجزائر في مؤخرة الترتيب العالمي في مؤشر التمويل، وذلك راجع إلى أن البنوك الجزائرية المملوكة بنسبة 90% الدولة لا تزال تسير بشكل بيروقراطي ومركزي يتميز بكثرة الإجراءات وطول مدة دراسة طلبات التمويل، وكذلك المبالغة في المطالبة بالضمانات مقابل الحصول على القروض، ففي دراسة للمنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2009 اعتبر النظام البنكي الجزائري الأسوأ عالميا حيث احتل الرتبة 130.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

المبحث الثاني: دور القطاع المصرفي في تمويل الاستثمار.

يلعب القطاع المصرفي الجزائري دورا حساسا في تمويل الاستثمار في البلاد حيث يعد القطاع المصرفي المصدر الرئيسي لتمويل الشركات والأفراد الراغبين في الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث يوفر مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجات التمويل للمشاريع الاستثمارية، ويتم تمويل الاستثمارات من خلال القروض والتسهيلات التي يقدمها البنك للشركات والمؤسسات.

المطلب الأول: تقييم كفاءة القطاع المصرفي الجزائري في تعبئة الادخار.

سنحاول تحليل بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم أداء البنوك في جذب الودائع والتي من شأنها أن تنعكس على أداء النظام المصرفي الجزائري في تمويل الاستثمارات.

1- حجم الودائع في القطاع البنكي الجزائري:

تقاس قدرة وفاعلية البنوك في جذب الادخار بمدى ارتفاع حجم الودائع البنكية.

جدول رقم (06): حجم الودائع في القطاع المصرفي الجزائري. الوحدة: مليار دينار

السنة	الودائع تحت الطلب	النسبة المئوية	الودائع لأجل	النسبة المئوية	إجمالي الودائع
2011	3495.8	%51.9	2787.5	%41.4	6733.0
2012	3356.4	%46.3	3333.6	%46.0	7238.0
2013	3537.5	%45.4	3691.7	%47.4	7787.4
2014	4434.8	%48.6	4083.7	%44.7	9117.5
2015	3891.7	%42.2	4443.4	%48.2	9200.8
2016	3732.2	%41.1	4409.3	%48.5	9079.9
2017	4499.0	%43.9	4708.5	%46.0	10232.2
2018	4880.5	%44.6	5232.6	%47.9	10929.7
2019	4313.0	%40.5	5531.4	%51.9	10636.0
2020	4159.1	%38.6	5757.8	%53.5	10756.0
2021	5230.9	%41.8	6457.2	%51.6	12492.0

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى البنك المركزي، التقرير السنوي لعام 2015 ص 70 وعام 2021 ص 53.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن حجم الودائع البنكية في الجزائر عرف تطورا ملحوظا نظرا لتوسع القطاع البنكي الجزائري من سنة لأخرى وارتفاع عدد البنوك و المؤسسات المالية الناشطة فيه ارتفاعا تدريجيا لإجمالي الودائع من سنة 2011 حتى سنة 2015 أما في 2016 فقد انخفض حجم الودائع قليلا بسبب تراجع الودائع تحت الطلب بصفة كبيرة نتيجة لانخفاض ودائع قطاع المحروقات ثم نلاحظ الارتفاع الكبير نوعا ما في سنة 2017 حيث وصل حجم الودائع إلى 10232.2 مليار دينار و هذا راجع لارتفاع متوسط سعر البترول لتستمر بعدها حجم الودائع في الارتفاع لتصل في عام 2021 إلى 12492.0 مليار دينار و هي أعلى قيمة وصلت لها الجزائر في هذه الفترة، كما نلاحظ أيضا إنخفاض الودائع تحت الطلب من سنة إلى أخرى بينما نلاحظ ارتفاع الودائع لأجل ففي سنة 2011 كانت نسبة الودائع تحت الطلب تقدر ب 51.9% بينما كانت نسبة الودائع لأجل تقدر ب 41.4% لكن نرى أن مع وصول سنة 2021 أصبحت نسبة الودائع لأجل 51.6% بينما نسبة الودائع تحت الطلب 41.8% و هذا راجع إلى رفع معدلات الفائدة على الودائع لأجل مقارنة بالودائع تحت الطلب وذلك من أجل جذب المدخرين و تشجيعهم على إيداع أموالهم لفترة زمنية طويلة، حيث تضمن الودائع لأجل للمدخرين الحصول على عوائد أعلى و تحقيق أهدافهم على المدى الطويل كما أن الودائع لأجل تتميز بأنها أكثر استقرارا و أمنا للتمويل الاستثمار الحقيقي .

الجدول رقم (07): حصة المصارف من الودائع المجمعة. الوحدة: مليار دينار

النسبة المئوية %

السنة	إجمالي الودائع	حصة المصارف العمدية	حصة المصارف الخاصة
2011	6733.0	84.6%	15.4%
2012	7238.0	85.4%	14.6%
2013	7787.4	86.6%	13.4%
2014	9117.5	87.7%	12.3%
2015	9200.8	88.3%	11.7%

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

2016	9079.9	%87.1	%12.9
2017	10232.2	%85.81	%14.19
2018	10922.7	%86.24	%13.76
2019	10639.5	%85.32	%14.68
2020	10756.0	%86.71	%15.29
2021	12492.0	%84.61	%15.39

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البنك المركزي، التقرير السنوي لعام 2017 ص 56 وعام 2021 ص 51.

الجدول رقم (07) فنلاحظ من خلاله السيطرة الكبيرة للمصارف العمومية على حصة الودائع مقارنة بالمصارف الخاصة حيث تتجاوز حصتها نسبة 80% بينما لم تتجاوز ال 20% بالنسبة للمصارف الخاصة طول الفترة الممتدة من 2011 إلى 2021 وهذا ما يوضح لنا أنه رغم التطور الملحوظ في عدد البنوك الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية أو ذات رأس مال مختلط إلا أنها لم تتمكن من وقف هيمنة القطاع البنكي العمومي.

انطلاقاً من تحليل المعطيات السابقة يتضح لنا أن المصارف في الجزائر تعاني من سوء توظيف المدخرات حيث أن ارتفاع نسبة الودائع تحت الطلب يقلل من توفر السيولة لدى المصارف وهذا يدل على تقييد النشاط الاقتصادي لعدم قدرة البنوك على تقديم قروض جديدة أو تمويل مشاريع استثمارية جديدة، بالإضافة إلى سيطرة البنوك العمومية على القطاع المصرفي وعدم انفتاح المصارف على القطاع الخاص يؤدي إلى محدودية المشاريع الاستثمارية في الجزائر ومحدودية تمويلها.

إن هيمنة المصارف العمومية على الحصة السوقية للودائع يؤكد عدم كفاءة وضعف المصرف الجزائري في جلب المدخرات وتحويلها إلى عمليات تمويل الاستثمارات، ذلك لأن المصارف العمومية تطبق معايير صارمة وإجراءات معقدة في منح القروض والتمويل وهذا يقلل من فرص الشركات الصغيرة والمشاريع الجديدة في الحصول على التمويل، بالإضافة إلى أن تجميع الودائع في المصارف العمومية يؤدي إلى تقليل قدرة المصارف الخاصة على تقديم قروض تمويل الشركات والمشاريع الاستثمارية، وهذا يؤدي إلى ضيق في التمويل وتقييد النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

2- نسبة الوعي البنكي:

يمكن تقييم كفاءة البنوك في جذب الودائع عبر قياس الوعي البنكي لدى الافراد والمؤسسات باستخدام مؤشر نسبة الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي الودائع¹ الجدول رقم (08): نسبة الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي الودائع الوحدة: مليار دينار

السنوات	حجم النقد المتداول خارج البنوك	إجمالي الودائع	النقد خارج البنوك/ إجمالي الودائع
2012	2952.3	7238.0	0.4
2013	3204.0	7787.4	0.41
2014	3658.9	9117.5	0.4
2015	4108.1	9200.7	0.44
2016	4497.2	9078.9	0.49
2017	4716.9	10232.2	0.46

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على كبور نعيمة: تقييم أداء النشاط الائتماني للبنوك التجارية في الجزائر، ص 344.

يوضح الجدول أعلاه ثقل الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع البنكي حيث تتجاوز نسبة 40%، كما أنها وصلت إلى 49% سنة 2016، أي أن نصف حجم الكتلة النقدية تقريبا يتم تداوله خارج الدوائر الرسمية، كما أن النسبة الأكبر من الودائع الموجودة في البنوك هي ودائع المؤسسات العمومية خاصة بالإضافة إلى أن الحجم الإجمالي للكتلة النقدية مقابلها الأساسي الاحتياطي الصافي من العملة الأجنبية التي مصدرها المحروقات وهو ما يعكس عدم كفاءة وفعالية النظام البنكي في امتصاص هذا الحجم الكبير للكتلة النقدية و التي بلغ حجمها بالدينار 4716.9 مليار سنة 2017 ، و منه يتضح لنا عدم وجود وهي مصرفي حقيقي لدى الأفراد و

¹ -كبور نعيمة ، تقييم أداء النشاط الائتماني للبنوك التجارية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد02، الجزائر، 2019، ص344.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

المؤسسات الاقتصادية لعدم ثقتهم في أداء البنوك الجزائرية واقتصار نشاط هذه الأخيرة على تقديم خدمات محدودة و تقليدية و هذا ما يؤكد ضعف كفاءة النظام المصرفي الجزائري.

المطلب الثاني: تقسيم القطاع المصرفي الجزائري من خلال التنافسية.

يمكن تقييم تنافسية القطاع المصرفي الجزائري من خلال ما يلي:

1- ضعف تغطية انتشار وتوزيع البنوك:

رغم التطور الحاصل في السنوات الأخيرة في اعتماد عدة بنوك أجنبية خاصة في الجزائر و التي فاق عددها ضعف البنوك العمومية، إلا أنه يبقى انتشار هذه الأخيرة أكبر بكثير من انتشار البنوك الخاصة حيث وصلت فروع البنوك العمومية إلى 1186 مقابل 504 بالنسبة للبنوك الخاصة سنة 2021 أما بالنسبة للكثافة المصرفية لكل نسمة 1000 فإننا نجد 0.374 (من نفس العام) وهذا الرقم يعد بعيدا جدا عن المعايير العالمية، كما نجد سواء في توزيع الوكالات البنكية خاصة البنوك الخاصة التي تتواجد معظمها في عواصم الولايات ذات الكثافة في النشاط الاقتصادي و التجاري.¹

2- واقع تنافسية البنوك الجزائرية:

بالاعتماد على الأعوام الأخيرة لتخفيض تنافسية البنوك ومدى تأثير ذلك على الاستثمار سنقيس درجة التركيز الذي يجب بالعلاقة التالية:

فكلما اقترب هذا المؤشر الواحد دل ذلك على زيادة درجة التركيز، وكلما اقتربت من الصفر كلما دل ذلك على إنخفاض التركيز، وهو ما يوضحه الجدول التالي:²

الجدول رقم (09): مؤشر مقلوب عدد المؤسسات للقطاع المصرفي الجزائري

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد البنوك	20	20	20	20	20	20	19
مقلوب عدد المؤسسات	0.05	0.05	0.05	0.05	0.05	0.05	0.052

¹ - آسيا محجوب، البنوك التجارية و المنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة، رسالة ماجستير، إستراتيجية مالية ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2010/2011، ص192-194 (بتصرف).

² - مريم فاسمي، غنية مجاني، حتمية تطوير الخدمات المصرفية لتحسين و زيادة تنافسية القطاع المصرفي الجزائري في ظل مساعي الإنظام لمنظمة التجارة العالمية، مجلة التنمية و الإستشراف للبحوث و الدراسات، العدد 02، الجزائر، 2022، ص132-133.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مريم اسمي غنية مجاني، حتمية تطوير الخدمات المصرفية لتحسين وزيادة تنافسية القطاع المصرفي ص 132.

من خلال الجدول نلاحظ أن مؤشر مقلوب المؤسسات ثابت (0.5) إلى غاية 2021 حيث حدث تغيير طفيف بسبب خروج بنك خاص ليتراجع عدد البنوك في الجزائر إلى 19 بنك، و يعد هذا المؤشر مرتقعا نسبيا بالنظر لحجم الاقتصاد في الجزائر و يدل ذلك على إمكانية استيعاب بنوك جديدة في القطاع، لكن بما أن الصيغة هي فقط للبنوك العمومية على القطاع المصرفي الجزائري من خلال حصصها السوقية للودائع المجمعة البالغة بنسبة 86.24% وتعود أكبر حصة لبنك BEA ب 24% ثم يليه بنك BMD ب 20.64% و المرتبة الثالثة CDA ب 18.07% فبالرغم من انخفاض هذه النسبة إلا أنها لا تزال تحقق حصص سوقية كبيرة مقارنة بالبنوك الخاصة التي لا تتعدى حصتها السوقية 13.76% من إجمالي الودائع.

يتميز القطاع المصرفي الجزائري بعدم وجود منافسة حقيقية بسبب سيطرة البنوك العمومية كل القطاع بالإضافة إلى أن ارتفاع التركيز في البنوك يعكس انخفاض درجة المنافسة.

أما عالميا فتحلت الجزائر المراتب الأخيرة 111 من خلال تنافسية القطاع المالي والنقدي من أصل 141 دولة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (10): مؤشر ترتيب النظام المالي والنقدي للجزائر من أصلا (141) دولة

المؤشر/البلد	الجزائر
المنافسة العالمية	89
مرتبة النظام المالي	111
استقرار النظام البنكي	113
الائتمان المحلي	24.3%
نسبة القروض المتعثرة	12.3%
سوق رأس المال	123
المهارات	85
التكنولوجيا	76

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مربع قياسي وغنية مجاني، مرجع سابق ص 135.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

يرجع هذا التأخر في الترتيب إلى الصعوبات التي تواجهها المؤسسات في الحصول على الائتمان والتي يعد من أبرز العراقيل التي تعترض عملية منو وتطور القطاع إضافة إلى مجموعة من العوامل منها:¹

-سوء توزيع وانتشار فروع البنوك عبر التراب الوطني.

-البنوك الجزائرية العمومية والخاصة تقدم خدمات مصرفية كلاسيكية لا تصل إلى مستوى خدمات باقي الدول من حيث النوع والجودة مما يقلل من قدرتها التنافسية.

-ضعف كفاءة أداء العنصر البشري.

-زيادة نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة.

-نقص التطور التكنولوجي في القطاع المصرفي الجزائري.

من خلال تحليلنا لهذه المعطيات يتضح لنا أن التنافس بين البنوك الجزائرية منعدم تقريبا بسبب هيمنة القطاع العام على القطاع الخاص وسوء توزيع وانتشار الوكالات والفروع المصرفية، كل هذه المؤشرات تؤكد لنا على صعوبة توفير المصارف الجزائرية لمناخ استثماري ملائم.

المطلب الثالث: تقييم القطاع المصرفي الجزائري من خلال دوره في منح قروض الاستثمار.

تعتبر القروض أهم وسيلة لتمويل الاستثمارات من أجل الوصول إلى تقييم للقطاع المصرفي الجزائري في منحه لقروض الاستثمار يجب تحليل بعض المؤشرات المتمثلة فيما يلي:

¹ - مريم قاسمي، غنية مجاني، مرجع سابق، ص 135.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

1- حركة القروض المقدمة في الجزائر:

يوضح الجدول الموالي حصة البنوك العمومية والخاصة من القروض الممنوحة

جدول رقم (11): حركة القروض المقدمة في الجزائر. الوحدة: مليار دينار

السنة/ القروض	قروض القطاع العام	قروض القطاع الخاص	إجمالي القروض	حصة المصارف العمومية	حصة المصارف الخاصة
2011	1742.3	1982.4	3724.7	%85.8	%14.2
2012	2040.7	2244.9	4285.6	%86.7	%13.3
2013	2434.3	2720.2	5154.5	%86.5	%13.5
2014	3382.9	3120.0	6502.9	%87.8	%12.2
2015	3689.0	3586.6	7275.6	%87.5	%12.5
2016	3952.8	3955	7907.8	%87.8	%12.2
2017	4311.8	4566.1	8877.9	%86.78	%13.22
2018	4944.2	5029.9	9974.0	%86.59	%13.22
2019	5636.9	5219.1	10855.6	%87.93	%12.07
2020	5793.3	5386.9	11180.2	%88.30	%11.70
2021	4262.6	5574.0	9836.6	%85.53	%14.47

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، التقرير السنوي لعام 2015 ص72 وعام 2021 ص54.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (11) ارتفاعا تدريجيا في إجمالي حجم القروض الموجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية فقد كانت قيمة القروض سنة 2011 بلغت 3724.7 مليار دينار لتصل سنة 2020 إلى 11180.2 حيث حافظت على وتيرة الارتفاع طول هذه الفترة لتتراجع أخيرا سنة 2021 حيث أصبحت تساوي 9836.6 مليار دينار ، يعود ارتفاع حجم القروض طول فترة (2011-2020) إلى أن الجزائر كانت تعاني من حاجة ماسة إلى التنمية الاقتصادية في هذه الفترة مما أدى إلى زيادة الطلب على القروض لتمويل المشاريع الكبيرة و الصغيرة و المتوسطة أما بالنسبة للانخفاض الطفيف الذي حدث سنة 2021 فهو راجع إلى جائحة

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

كوفيد19 التي تسببت في تباطؤ النشاط الاقتصادي مما يعين تراجع كبير في الطلب على القروض الموجه للاستثمار كما نلاحظ أن حجم التمويل عرف ارتفاعا في القطاعين العام و الخاص، إلا أن حجم هذا التمويل في أغلب الفترات كان أكبر في القطاع الخاص وهذا راجع إلى أن أغلب مؤسسات القطاع الخاص هي مؤسسات صغيرة و متوسطة و التي أعطت بها الدولة أهمية لما عرفته من نجاح في مختلف دول العالم حيث تساهم البنوك العمومية ب 86% المتوسط بينما البنوك الخاصة تكاد تكون معدومة وهذا راجع لقلّة الثقة في هذه البنوك وضعف الأداء الاقتصادي و المالي للمؤسسات العمومية ، مما يحد من تعامل البنوك الخاصة معها، أما بخصوص حجم القروض في الجزائر فهو منخفض نسبيا مقارنة مع دول أخرى فكل هذه العوامل تؤكد مرة أخرى ضعف النظام البنكي في الجزائر إلى جانب سوء التخطيط و التسيير في التوظيف الأمثل لهذه القروض.

جدول رقم (12): مؤشر نسبة القروض للقطاع الخاص من PIB

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المؤشر %	13.6	13.85	16.31	18.1	21.6	22.7	24.1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على كبور نعيمة، مرجع سابق، ص341.

من خلال الجدول يوضح لنا مؤشر نسبة القروض للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي مدى مساهمة البنوك في منح قروض و تسهيلات للقطاع الخاص ، فكلما زادت هذه النسبة دل هذا على تطور النظام البنكي و زيادة مساهمته في النمو و التطور الاقتصادي، فمن خلال الجدول نجد أن القروض للقطاع الخاص لا تمثل إلا نسبة قليلة من الناتج المحلي الإجمالي مما يعكس لنا ضعف النظام البنكي في تمويل القطاع الخاص من جهة و الحجم الكبير الذي مازال يمثله القطاع العام و يتضح لنا الهيمنة القوية للبنوك العمومية في تمويل مشاريع الاستثمارات العمومية الكبرى خاصة في قطاعي الطاقة و الماء في حين القروض الموزعة من طرف البنوك الخاصة لقيت تقريبا موجهة القطاع الاقتصادي الخاص.

*من بين الأسباب أيضا التي تلعب دورا في جعل القروض الاستثمارية في الجزائر ضعيفة تحكم البنك المركزي في أسعار الفائدة على هذه القروض ففي 25 نوفمبر 2021 أمر البنك المركزي بتخفيض نسب الفائدة من 20% إلى 10% أي بتخفيض 50% مهما كان حجم القرض مما يجعل أرباح و عوائد القطاع المصرفي من هذه القروض قليلة جدا وبالتالي ينتج عن هذا إجراءات معقدة في منح القروض سنتطرق إليها في المبحث القادم.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

2- حصة قروض الاستثمار في القطاع البنكي:

يوضح الجدول الموالي توزيع مختلف أنواع القروض خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (13): حصة مختلف أنواع القروض بالنسبة لإجمالي القروض.
الوحدة: مليار دينار

السنة	إجمالي القروض	حصة القروض قصيرة الأجل (قروض استهلاكية واستغلالية)	حصة القروض المتوسطة الأجل (الاستثمار)
2011	3724.7	36.6%	63.4%
2012	4285.5	31.8	68.2%
2013	5154.5	27.6%	72.4%
2014	6502.9	24.7%	75.3%
2015	7275.6	25.7%	74.3%
2016	7907.8	24.8%	75.2%
2017	8877.9	25.9%	74.1%
2018	9974.9	26.9%	73.1%
2019	10855.6	27.7%	72.2%
2020	11180.2	28.6%	36.73%
2021	9836.6	35.73%	64.2%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، التقرير السنوي لعام 2021، ص56 والتقرير السنوي لعام 2015، ص80.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) هيمنة الكبيرة لحصة قروض الاستثمار فكل النسب كانت فوق 60% بينما نسب القروض الاستغلالية والاستغلالية لم تتجاوز 40% طول الفترة الممتدة من (2011-2021) وهذا ما يؤكد توجه البنوك إلى القروض الاستثمارية، ويرجع ذلك إلى تركيز السلطات على تشجيع الاستثمار في إطار الجهود الرامية لتحقيق التنوع الاقتصادي،

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

حيث توفر الحكومة الجزائرية حوافز ودعما كبيرا للقروض الاستثمارية مقارنة بالقروض الأخرى التي تكون فيها إجراءات معقدة جدا.

المبحث الثالث: إجراءات منح القروض الاستثمارية في الجزائر.

تعتبر قروض الاستثمار في الجزائر جزءا هاما من السياسات الحكومية لتشجيع الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي، تتوفر هذه القروض من مصادر مختلفة بما في ذلك البنوك حيث تتطلب عملية الحصول على قرض استثماري إعداد دراسة جدوى مفصلة حول المشروع وتوقعات العائد المالي والمخاطر المحتملة، يتم تقييم هذه الدراسة جيدا من قبل المصارف قبل اتخاذ قرار بمنح القرض.

المطلب الأول: القروض الاستثمارية في الجزائر.

القروض البنكية الاستثمارية هي قروض توجه لتمويل المشاريع عقب تأسيس المؤسسة أو بقصد إعادة تجديد وتوسيع الأصول الثابتة من وسائل إنتاج ومعدات أو عقارات مثل الأراضي والمباني أي أنها قروض تمنحها البنوك لتمويل استثمارات المؤسسات باختلاف أحجامها.

الفرع الأول: أنواع وأهداف القروض البنكية الاستثمارية في الجزائر.

يمكن تصنيف هذه القروض حسب طبيعة الاستثمار ذاته إلى:¹

-قروض متوسطة الأجل: وتوجد لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها 7 سنوات مثل الآلات والمعدات، ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ونظرا لطول هذه المدة، فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال و مخاطر عدم السداد.

-قروض طويلة الأجل: توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي تفوق في الغالب 7 سنوات ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية 20 سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على العقارات، تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في توفير الأموال اللازمة لذلك، وتمنح عادة مقابل رهن عقاري ومبلغ هذا القرض لا يتجاوز 70% من مبلغ المشروع.

¹ -مركان عبد البشير، بخاري عبد الحميد، عادل رضوان، القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة إقتصاديات المال و الأعمال، العدد06، الجزائر، 2018، ص428.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

-**قروض الإيجار:** وهو نوع من أنواع القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات إلا أنه يختلف عن النوعين السابقين كونه لا يمنح على شكل أموال بل يمنح على شكل الاستثمار المراد به وهذا النوع من القروض يوجه عموماً لاقتناء الاستثمارات المنقولة كالألات والمعدات، ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، فهو عبارة عن غسلة يقوم بموجبها البنك بوضع الاستثمار بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة، ويتبع التسديد على أقساط يتحقق بشأنها ثمن الإيجار.

*أهداف القروض البنكية الاستثمارية: تتمثل أهم الأهداف فيما يلي:¹

- تسمح بالقيام بعملية التجديد من خلال اقتناء الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج.
- تسمح بمسايرة التطور التكنولوجي العالي عن طريق إدخال وسائل تقنية أكثر تطوراً.
- ترمو إلى توسيع نشاط المؤسسة بزيادة معدات جديدة ذات مردودية كبيرة.
- ترفع من مكانة المؤسسة بين المؤسسات وتضمن مستقبلها نتيجة الأرباح المحققة من المشروع.
- زيادة الإنتاج والإنتاجية يخلف مشاريع استثمارية جديدة.

الفرع الثاني: أسباب اللجوء إلى القروض البنكية الاستثمارية ومخاطرها.

إن أغلب المؤسسات تلجأ إلى هذا النوع من القروض بسبب:²

- ضخامة حجم مبالغ المشاريع الاستثمارية خاصة الاستثمارات طويلة الأجل.
- طول مدة الاستثمار وبالتالي فترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد والتي تكون متقطعة خلال سنوات عمر الاستثمار، وبالتالي الحاجة إلى ممول خارجي من أجل تقادي الإفلاس.
- يتم الإنفاق على المشروع الاستثماري عادة مرة واحدة في بداية المشروع وهو يشكو عبئاً كبيراً على المؤسسة التي لا تستطيع تحمل نفقاته وحدها.
- كثرة وارتفاع تكاليف المشاريع الاستثمارية خاصة تلك التي تتطلب مدة طويلة لإنجازها.

¹ -مركان عبد البشير ، بخاري عبد الحميد، عادل رضوان، مرجع سابق، 429.

² -مركان عبد البشير ، بخاري عبد الحميد، عادل رضوان، مرجع سابق، 429.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

-تلجأ المؤسسات لهذا النوع من القروض لعدم كفاية مواردها الذاتية وذلك من أجل سد وتعبئة حاجيات المشروع الاستثماري

أما بالنسبة للمخاطر التي تتعرض لها قروض الاستثمار في الجزائر فتتمثل في¹:

أ- خطر تجميد الأموال:

وهو الخطر الذي من خلاله يجد البنك أمواله مجمدة لدى الغير تبعا لتواريخ استحقاقها ووضعيته المختلفة، وبما أن عملية تمويل التنمية الاقتصادية وخاصة تمويل الاستثمارات من طرف البنوك يعني قابلية هذه الأخيرة الى تحمل المخاطر التي تنتج عن عملية الإقراض، وباعتبار التمويل في هذه الحالة يكون على شكل مبالغ ضخمة في فترة زمنية طويلة فإن البنوك الجزائرية عادة ما تكون مترددة في تحمل المخاطر، فهي تفضل السيولة بدلا من تجميد أموالها إلى الغير.

ب- مخاطر تركيز المنتج:

تتكون مخاطر تركيز المنتج عند اعتماد البنوك على عدد قليل من المنتجات فهذا بالضرورة يقلل من عائد الاستثمار، بينما الاستثمار في عدد أكبر من المنتجات يحقق ربحية أكبر.

المطلب الثاني: إجراءات منح القروض الاستثمارية:

قبل أن يتخذ البنك القرار النهائي لمنح أو عدم منح القرض يجب عليه القيام بدراسة شاملة لوضعية المؤسسة طالبة القرض ومدى ملائمة الضمانات المقدمة من طرفها مع القرض المطلوب، ويمنح البنك القرض للمؤسسة التي تتوفر فيها هذه الشروط.

¹ - Maitrise et gestion des risques de crédit entreprises module 04 : la demande de crédit. La pilotage. Le suivi est gestion des risques. Centre de la formation de la profession bancaire. Algérie 2011. P 66-67.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

الفرع الأول: شروط وضمانات منح القروض البنكية الاستثمارية:

تتمثل هذه الشروط في:¹

- التمكين والقدرة الإدارية والفنية والذهنية والبدنية على التسيير.
- لها السمعة والخبرة والكفاءة المهنية التي تمكنها من كسب ثقة البنك.
- يجب أن توضح الهدف من افتراض هذه الأموال والقروض الموجه لها.
- أن تتوفر على الصناعات الكافية والتي من خلالها يضمن البنك استرجاع أمواله.
- أن تبين بأن مشروعها يحقق نسبة ربح مناسبة، ويساهم في التنمية الاقتصادية.
- أن يكون لها سجل تجاري وأن يكون لها حساب بنكي.
- ليس لها طلب قرض في بنك آخر.

وأما كلا الجانبين (المؤسسة الطالبة للقرض البنكي الاستثماري والبنك) فعليهما القيام بما يلي:

أ- جانب المؤسسة: تكوين ملف طلب القرض من خلال:

- إعداد وثيقة تحدد احتياجات المؤسسة المختلفة موضحا فيها مبلغ القرض والغرض منهو يتم تقديمها إلى مجلس إدارة المؤسسة للمصادقة عليها.
- تقديم الملف إلى البنك ويتكون من:

* وثيقة طلب القرض المسلمة من قبل البنك والتي ينبغي ملؤها بعملية تامة من طرف العميل.

* طلب خطي من طرف الزبون موضحا فيه مبلغ القرض وهدفه.

* نسخة مصادق عليها من السجل التجاري ومن شهادة الوضعية الضريبية.

* الوثائق والمستندات الخاصة بالممتلكات والضمانات.

ب- جانب البنك: يتعين عليه جمع المعلومات الائتمانية من المصادر التالية:

-المقابلة الشخصية مع المقترض مع دراسة ملف القرض.

¹ - مركان عبد البشير، بوخاري عبد الحميد، عادل رضوان، مرجع سابق ، ص421-430.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

- زيادة النشأة الطالبة للقرض.

- الاستعلاء باللجوء إلى المصادر الداخلية البنك ومن البنوك الأخرى ومن المحيط الذي يتعامل معه العميل.

الفرع الثاني: إجراءات منح القروض البنكية الاستثمارية.

تمر عملية منح القروض البنكية الاستثمارية بالإجراءات التالية:¹

1- الفحص الأولي لطلب القرض: يقوم البنك بدراسة الطلب المقدم من طرف العميل لمعرفة مدى توفر الصلاحية المبتدئة للتمويل وفقا لسياسة الإقراض في البنك فيه.

2- التحليل الائتماني للقرض: وهنا يتم دراسة الوضعية الاقتصادية والسوقية والتقنية والفنية للعميل وبعدها دراسة الوضعية المالية للعميل لمعرفة قدرته أو عجزه على تسديد مبلغ القرض.

3- مرحلة التفاوض مع العميل: إستنادا إلى المعلومات التي يتم تجميعها والتحليل المالي تقوم إدارة القرض بإعداد عقد مقترح استعدادا للدخول في مفاوضات مع العميل حيث يدور مضمون هذه المفاوضات حول مبلغ القرض، فرصة مدته، أسلوب سداده، أهم الضمانات المطلوبة وسعر الفائدة.

4- اتخاذ القرار النهائي: بعد موافقة العميل على جميع شروط البنك تقوم السلطة المختصة بمنح القروض والمتكونة من مدير الوكالة، رئيس المصلحة، نائب المدير، بتوقيع الاتفاق، وبصدور القرار النهائي بمنح القرض يتم تجهيز اتفاقية القرض التي تتضمن سعر الفائدة والعمولات المحددة، وطريقة السداد من خلال دفعة واحدة أو عدة دفعات مع تحديد تواريخ الدفع.

5- صرف القرض: قبل أن يستلم المقترض مبلغ القرض يشترط عليه توقيع الاتفاقية والتقديم الفعلي للضمانات المتفق عليها.

6- متابعة القرض: في هذه المرحلة يراقب البنك سيرورة عمل المنشأ، فهي تهدف لمساعدة العميل على تخطي جميع المشاكل التي تواجهه.

¹ - مركان عبد البشير، بوخاري عبد الحميد، عادل رضوان، مرجع سابق ، ص430- 431.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

7- تحصيل القرض: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته من العميل حسب الطرق التي تنص عليها الاتفاقية، وفي حالة عدم السداد يتخذ البنك الإجراءات القانونية ضد العميل، كالحجز على الضمانات المقدمة لتحويلها إلى نقود ليحصل على حقوقه بالتصرف فيها بمعرفته.

الفصل الثاني: النظام البنكي الجزائري ودوره في تمويل الاستثمار.

خلاصة الفصل:

شهد القطاع البنكي في الجزائر تطورا كبيرا على مر السنوات من خلال تعزيز البنوك وتحسين هيكليتها وأدائها بفضل الإصلاحات التي قامت بها الحكومة كما تم استعراض مناخ الاستثمار في الجزائر ومعوقاته بالإضافة إلى تقييم أهم المؤشرات التي يقوم عليها القطاع البنكي الجزائري من خلال تمويله لعملية الاستثمار وأخيرا تم التطرق إلى إجراءات منح القروض الاستثمارية.



خاتمة:

يعتبر الاستثمار من أهم عوامل النمو الاقتصادي، حيث يساهم بدرجة كبيرة في خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة وتطوير الصناعات والبنية التحتية، ومن أجل ذلك عملت الدولة على تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات والتدابير لترقية الاستثمار، وتعزيز دوره في استراتيجية المعلنة لتحقيق التنوع الاقتصادي.

ويعد التمويل البنكي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها تمويل الاستثمار في الجزائر، خاصة في ظل عجز السوق المالي عن أداء دوره في هذا المجال، حيث يبقى القطاع البنكي مهيمنا على سوق التمويل في الجزائر، من خلال الوظيفة البنكية التقليدية كوسيط بين الأطراف ذات الفائض في التمويل، والأطراف التي ذات الحاجة إلى التمويل لاسيما المؤسسات الاقتصادية التي تسعى لتوسيع استثماراتها، أو تحقيق استثمارات جديدة.

انطلاقا من ذلك ركزنا في دراستنا على تحليل مجموعة من المؤشرات والمعطيات المرتبطة بنشاط النظام البنكي في الجزائر، بغرض الوقوف على مدى فاعلية هذا القطاع في تمويل الاستثمار.

إختبار الفرضيات

- من خلال تحليلنا لمؤشر سهولة الأعمال في الجزائر ومؤشر النشاط في الجزائر بالإضافة إلى تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتطور المشاريع الإستثمارية تم التوصل الى ان مناخ الاستثمار في الجزائر يتميز بمعوقات كبيرة وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى، أي أن مناخ الإستثمار في الجزائر يمتاز بالصعوبة ووجود معوقات كبيرة في ممارسة الأعمال.
- من خلال تحليل حجم الودائع في القطاع البنكي الجزائري وحصص المصارف من الودائع المجمعة بالإضافة الى حركة القروض المقدمة في الجزائر لاحظنا سيطرة البنوك العمومية على السوق بحصة سوقية تتجاوز نسبتها 90%، كما أن معظم تمويلها موجه للقطاع العمومي والمؤسسات التابعة للدولة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثانية، أي أن سيطرة البنوك العمومية على القطاع البنكي وعدم انفتاح البنوك على القطاع الخاص يشكل عائقا جوهريا أمام تمويل الاستثمار.
- من خلال تحليل انتشار البنوك و توزيعها و تحليل مؤشر مقلوب عدد مؤسسات القطاع البنكي في الجزائر تم التأكد من أن نسبة الانتشار البنكي في الجزائر تبقى بعيدة عن المعدل العالمي ، كما أن هناك اختلال واضح في التوزيع الجغرافي للوكالات البنكية ، وهو ما يشكل عائقا مهما

أمام المتعاملين في الحصول على التمويل البنكي، بما في ذلك الحصول على القروض لتمويل مشاريعهم الاستثمارية خاصة في المناطق النائية، ولايات الجنوب، وهو ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة أي أن ضعف تغطية انتشار و توزيع البنوك يعد من الأسباب المهمة لضعف المنظومة البنكية الجزائرية في تمويل الاستثمار.

نتائج الدراسة:

- توصلنا من خلال بحثنا إلى مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:
- صعوبة ممارسة الأعمال في الجزائر بسبب البيروقراطية والإجراءات المعقدة في منح القروض.
- يتميز مناخ الاستثمار في الجزائر بمعوقات كبيرة ويعد الحصول على التمويل هو أكبر عائق يواجه مناخ الاستثمار في الجزائر.
- سوء توظيف المدخرات في البنوك الجزائرية حيث أن إرتفاع الودائع تحت الطلب يقلل من توفر السيولة لدى البنوك ويقيد النشاط الإقتصادي لعدم قدرة البنوك على تقديم قروض جديدة.
- هيمنة البنوك العمومية على الحصة السوقية للودائع يؤكد عدم كفاءة وضعف البنك الجزائري في جلب المدخرات وتحويلها إلى عمليات تمويل الإستثمارات وذلك بسبب الإجراءات المعقدة في منح القروض من قبل البنوك العمومية.
- عدم كفاءة وفعالية النظام البنكي في إمتصاص الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع البنكي.
- ضعف توزيع وانتشار البنوك في الجزائر وعدم وجود منافسة حقيقية بينها.
- تحكم البنك المركزي في أسعار الفائدة يجعل القروض الاستثمارية في الجزائر ضعيفة ولا تحقق الأرباح المرجوة.
- انعدام القروض الموجهة للقطاع الخاص تقريبا والتركيز فقط على القطاع العام مما يعكس ضعف القطاع البنكي الجزائري.

التوصيات:

- انطلاقا من النتائج السابقة نقدم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تحسين من فعالية القطاع البنكي في تمويل الاستثمار:
- التخفيف من الإجراءات الإدارية المعقدة في منح القروض ومحاربة البيروقراطية والفساد.

- إعطاء أهمية أكبر للبنوك الخاصة ووقف هيمنة البنوك العمومية على الحصة السوقية للودائع.
- توجيه القروض للقطاع الخاص خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التقليل من توجيه القروض للقطاع العمومي حيث سيساعد ذلك على التنمية الاقتصادية في البلاد.
- إعطاء الحرية للبنوك في تحديد سعر الفائدة الخاص بها ووقف تدخل البنك المركزي في هذه النقطة.

أفاق البحث:

- يمكن أن تشكل دراستنا لموضوع التمويل البنكي للاستثمار في الجزائر منطلقا لتعميق البحث في هذا الموضوع من جوانب مختلفة، نذكر منها:
- _ دور البنوك الأجنبية الناشطة في الجزائر في تمويل الاستثمار.
 - _ دور البنوك الإسلامية في تمويل الاستثمار.



1. محمد عبد الله شاهين، سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، دار جسر للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، ط1، 2017
2. محمد غياث شيخة، التمويل (المبادئ-السياسات-التوجيهات الحديثة)، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2022،
3. رايح نوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2002
4. أحمد زهير سامية، إقتصاديات النقود والمصاريف، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 2000
5. معراج هوارى، التمويل التأجيري المفاهيم والأسس، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013
6. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002
7. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016
8. دريد كمال آل شايب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009
9. محمد غياث شيخة، الاستثمار (المبادئ، الأدوات، المخاطر والتقييم)، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2021،
10. إياد منصور حسن، إدارة العمليات البنكية والنقدية، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2019
11. مصطفى يوسف كافي، بورصة الأوراق المالية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، 2009

الأطروحات والمدكرات

1. زبير عياش، تأثير تطبيق إتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2012/2011
2. عمران نادية، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة، مالية وبنوك، جامعة قاصد مرياح، ورقلة، الجزائر، 2015/2014
3. تكارى هيفاء رشيدة، دور البنوك الخاصة في تمويل الاستثمار، مذكرة ماجستير، قانون الاعمال، جامعة سعد دحلب بالبلدية، البلدية، الجزائر، 2008
4. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه، النقود المالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007
5. نصري نصر الدين، الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، جامعة بومرداس، بومرداس، الجزائر، 2009 .

6. عبد الكريم منصور، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطبيقي للبيانات، مذكرة ماجستير، تحليل إقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2009-2010
7. أريا له محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013
8. صلاح الدين شريط، دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية، أطروحة دكتورة، علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر
9. حورية حماني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، رسالة ماجستير، علوم إقتصادية، جامعة المنتوري قسنطينة، قسنطينة، الجزائري.
10. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثره على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، إصلاح إقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006
11. آسيا محجوب، البنوك التجارية و المنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة، رسالة ماجستير، إستراتيجية مالية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2010/2011

المجلات

1. قاش وليد، بن دادة عمر، حاجة المؤسسة الاقتصادية الى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد1، الجزائر، 2019
2. الصديث يوسف محمد هوشي، عامر إبراهيم أحمد، دراسة تحليلية لأثر مخاطر التمويل المصرفي بالسودان للفترة (2002/2012)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد2، السودان، 2019
3. مسلم بن سالم بن محمد العوائد، قطاع الاستثمار في سلطنة عمان وأبعاده الاقتصادية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد4، سلطنة عمان، 2020
4. محمد علي سويلم، شرح قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم72 لسنة 2017، 2017
5. بوشيخي بوحوص، النظريات المتعلقة بتفسير أعمال البنوك، مجلة المالية والأسواق، الجزائر
6. هشام سالم سليمان، أبو عميرة، دور البنوك في تحفيز الاستثمار، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد3، مصر، 2020
7. بوشيخي بوحوص، نحو نظرية جديدة لتفسير أعمال البنوك، الجزائر، 2018
8. مركان محمد البشير، بوخاري عبد الحميد، عادل رفوان، القروض البنكية الإستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة إقتصاديات المال والاعمال، العدد6، الجزائر
9. عبد الرحيم صباح، القرض البنكي كوسيلة لدعم الاستثمار في الجزائر، مجلة دفاتر السياسية والقانونية، العدد15، الجزائر، 2016
10. نايلي إلهام، نموشي زهية، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على مواكبة تغيرات البيئة المصرفية الدولية، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، العدد 01، الجزائر، 2020
11. الرايس مبروك، واقع تحديات الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية، الجزائر.
12. عبود عبد المجيد بلحاج فراحي، الإصلاح النقدي في الجزائر ومقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 03، الجزائر، 2017

13. زواوي فضيلة، شبري معمر سعاد، قرتلى محمد، أثر تعديلات قانون النقد و القرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة من 1990/2017، مجلة البحوث و الدراسات التجارية ، العدد01، الجزائر، 2021
14. بهنات العباس، بن أحمد لخضر، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 11/03 المتعلق بالنقد و القرض و التحديات الراهنة له، الجزائر
15. خليفة عزي، زكرياء مسعودي، رياض زلاتي، واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد و القرض ، مجلة التنمية و الإستشراف للبحوث و الدراسات، العدد 02، الجزائر، 2021
16. صبيحي شهناز، مناخ الإستثمار في الجزائر، الجزائر
17. حشروف فاطمة الزهراء، بيطي وحيدة، واقع مناخ الإستثمار في الجزائر بين المؤهلات و المعوقات ، مجلة الإقتصاد الصناعي ، العدد 14، الجزائر ، 2018
18. خيارى زهية، مناخ الإستثمار في الجزائر بين تقييمات التقارير الدولية للجهود المبذولة، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية ، العدد02، الجزائر، 2019.
19. الطيف عبد الكريم، كوراد فطيمة، تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الواقع و التحديات، مجلد الإيداع ، العدد 01، الجزائر ، 2019.
20. كبور نعيمة ، تقييم أداء النشاط الإئتماني للبنوك التجارية في الجزائر، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد02، الجزائر، 2019
21. مريم قاسمي، غنية مجاني، حتمية تطوير الخدمات المصرفية لتحسين و زيادة تنافسية القطاع المصرفي الجزائري في ظل مساعي الإنظام لمنظمة التجارة العالمية، مجلة التنمية و الإستشراف للبحوث و الدراسات، العدد 02، الجزائر، 2022
22. مركان عبد البشير، بخاري عبد الحميد، عادل رضوان، القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة إقتصاديات المال و الأعمال، العدد06، الجزائر، 2018..
23. بن حراث حياة، يوسف رشيد، صيف التمويل المعرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، ص46.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Maitrise et gestion des risques de crédit entreprises module 04 : la demande de crédit. La pilotage. Le suivi est gestion des risques. Centre de la formation de la profession bancaire. Algérie 2011

مواقع إلكترونية

1. MAWDOO3.COM (2023.02.28), (11 :39 AM)
2. WWW.ARGAM.COM, (2023.03.06), (12 :01 AM)
3. Putics-dz.co (AR), 11/05/2023, 11:50 AM
4. E3RABI .COM, (2023.02.19), (10 :04 AM)

الجريدة الرسمية

1. المادة 07 من الأمر رقم 93/70 المؤرخ في 31 ديسمبر 1970، المتضمن لقانون المالية لسنة 1971، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 109